المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم مالية و محاسبة
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان

تدعيم حوكمة الشركات كأثر لتطبيق المعايير المحاسبية

– حالة النظام المحاسبي المالي–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبين:

- حاج بوزيان عبد القادر
- بوجمعة محمد امين

إشراف الأستاذ:

بن سليمان نجيب

لجنة المناقشة :

د– بن سليمان	استاذ محاضراً	مشرفا
د– بوغازي	استاذ محاضر أ	رئيس اللجنة
د– جعفري	استاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020

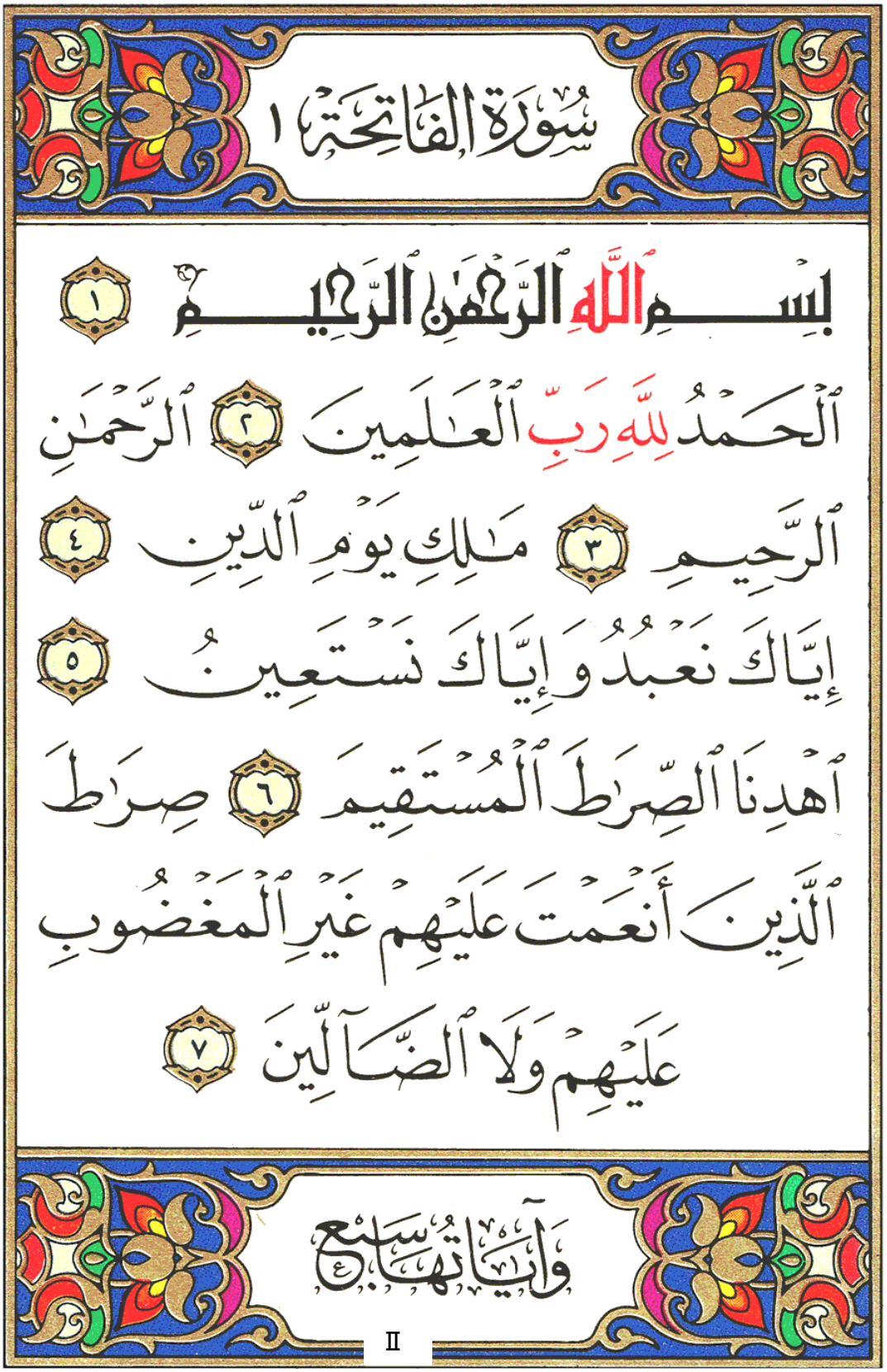
سُورَةُ الفَاتِحَةِ ١
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ١
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ٢ الرَّحْمَٰنِ
الرَّحِيمِ ٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ٥
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ٦ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٧
وَآيَاتُهَا سَبْعٌ

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف "**بن سليمان نجيب**" الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصه الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما نتقدم لجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، وإننا على يقين أنهم سيضيفوا من علمهم الوافر ليزيدوا من قيمة هذه المذكرة من خلال خبراتهم وملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤولاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وأخواتي،إلى زملائي الطلبة،إلى كل من أعاننا وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

محمد

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على من لا شفيع سواه المصطفى الكريم السراج المنير وعلى اله وأصحابه أبرار، عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من بها أكبر وعليها أعتمد إلى شمعة موقدة تثيرظلمة حياتي، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي والتي لا تسعها كل عبارات الشكر والثناء والتقدير والاحترام " **أمي حفظها الله**".

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من حملت اسمه بكل افتخار، إلى من لايمكن للكلمات أن توفي حقه إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه "**أبي حفظه الله**".

إلى من تعلمت معهم معنى الأسري إخواتي الأعزاء.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة وفي الأخير نسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

عبد القادر

الفهرس

الفهرس العام

أيات القرآنية	II
شكر وتقدير	III
إهداءات	V IV
الفهرس العام	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
الفصل الأول الإطار النظري لحوكمة الشركات	
تمهيد :	02
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	03
المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	09
المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات	12
المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مزايا, خصائص, محددات, أليات)	16
المطلب الأول: مزايا وخصائص حوكمة الشركات	16
المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات	19
المطلب الثالث: أليات حوكمة الشركات	22
المبحث الثالث: اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة	26
المطلب الأول: اسباب بروز حوكمة الشركات	26
المطلب الثاني: هيئات حوكمة الشركات	31
المطلب الثالث: التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة	34
الفصل الثاني : الإطار النظري لتطبيق المعايير المحاسبي	
مقدمة الفصل	37
المبحث الأول : ماهية القوائم المالية	38
المطلب الأول: تعريف القوائم المالية	38
المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية	38
المطلب الثالث :أهداف و أهمية القوائم المالية	41
المبحث الثاني : ما هية معايير المحاسبة الدولية.	45

المطلب الأول : مفهوم معايير المحاسبة الدولية.	45
المطلب الثاني : أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية.	46
المطلب الثالث : أهداف معايير المحاسبة الدولية.	46
المبحث الثالث: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها والإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية	47
المطلب الاول:القوائم المالية الواجب الافصاح عنها	47
المطلب الثاني: : الإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية	48
الفصل الثالث التوجه نحو القيمة العادلة دوليا و محليا و أثرها	
المبحث الأول : تطور مفهوم القيمة العادلة	68
المطلب الأول : ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية	68
المطلب الثاني : تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية:	73
المطلب الثالث : أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة	81
المبحث الثاني : : القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية :	84
المطلب الأول : المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة :	84
المطلب الثاني : قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها	87
المطلب الثالث : بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة :	94
المبحث الثالث : القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	98
المطلب الأول : ما يتميز به النظام المحاسبي المالي	98
المطلب الثاني : تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية و المحاسبة القابلية للفهم	109
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية ومفهوم القيمة العادلة	114
خاتمة	
المراجع	
الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	إسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	يمثل خصائص حوكمة الشركات	18
الشكل رقم (02)	يمثل محددات حوكمة الشركات	22
شكل رقم (03)	مشاكل نظرية الوكالة	29
الشكل رقم (04)	الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	34
الشكل رقم (05)	شجرة القرار لتسلسل القيمة العادلة	77
الشكل رقم (06)	محتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري	99
الشكل رقم (07)	تكوين المعلومة المالية	105

قائمة الجداول

رقم الجدول	إسم الجدوب	الصفحة
الجدول رقم (01)	**تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية**	**70**
الجدول رقم (02)	**تطور استخدام القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية.**	**74**
الجدول رقم (03)	**تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.**	**79**
جدول (04)	**لمعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة**	**87**
الجدول رقم (05):	**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية FASB**	**109**
جدول رقم (06)	**تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية**	**111**
جدول رقم : (07)	**العلاقة بين القيمة العادلة وجود المعلومات المحاسبية**	**113**

مـــقـــدمة

مقدمة

لقد شهدت العقود الاخيرة تطورا اقتصاديا هائلا ادى الى انتشار الشركات متعددة الجنسيات و امتداد نشاطها لتغطي العديد من الدول، حيث اصبحت تتحكم في الفواصل الاستراتيجية للاقتصاد العالمي. كما اصبح للأسواق المالية اهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات التي تبحث عن مصادر تمويل مما ادى الى توسع حجم التعاملات فيها. بحيث تخطت المجالين المحلي و الاقليمي الى المجال الدولي.

لقد افرز هذا الوضع انتاج معلومة ملائمة و موثوق بها ،للسوق المالية الدولة، و صعوبة دخول المؤسسات اليها بسبب متطلبات هذه الاخيرة بالتقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة في البلد الذي تتبع له.

كما افرز هدا الوضع عراقيل تصادفها الشركات متعددة الجنسيات التي لديها فروع في انحاء العالم في عملية اعداد القوائم المالية المجمعة لجميع فروعها داخل و خارج البلد الاصلي، و بالتالي صعوبة تقديم معلومات مالية موحدة متجانسة و موثوق بها عن انشطتها للمستثمرين فيها و المتعاملين معها، او اصحاب المصالح .

لقد جعلت هذه الصعوبات من المحاسبة في قمة الاهتمام باعتبارها اهم المصادر لتوفير المعلومات المطلوبة لذلك كان لابد من ان تتطور لتجاوز العوائق التي تواجها الممارسة المحاسبية ذات البعد الدولي ،ان انتقال المعلومات الملية خارج البيئة المعدة فيها يؤدي في الغالب الى تغير او انقاص مضمونها الإفصاحي، واخلال بدورها الاساسي لدى مستخدميها وينتهي الامر بتضليل الكثير منهم. وعليه بدا الاهتمام بمراجعة الأهداف المحاسبية واطار النظري من اجل التصدي للقضايا التي تطرحها الممارسة المحاسبية على المستوى الدولي، وهو ما اصبح يعرف بالمحاسبة الدولية.

لقد نتج عن الجهود الرامية لوضع أسس و قواعد للمحاسبة الدولية ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية والتي تهدف الى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من اجل توفير قاعدة واحدة لإعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات من مختلف البلدان.

و تعد حوكمة الشركات من أبرز و أهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، باعتبارها مفهوم جديد بدأ يغزو الخطاب الاقتصادي أصبحت أحد أهم المعايير المعتمدة لتقييم ومراقبة أداء الأفراد والشركات وحتى الحكومات، لذلك تشهد بيئة الأعمال العالمية سباق نحو تبني مفهوم الحوكمة كجزء من برامج الاصلاحات الاقتصادية في كل دولة لغرض تحسين الاداء على المستوى الأعلى، إذ تعد حوكمة الشركات من العمليات الضرورية و اللازمة لحسن الإدارة

وبالتالي تسعى اليات الحوكمة نحو منع التلاعب والتحريف والخداع وذلك من خلال اليات إحكام الرقابة وزيادة الإفصاح والشفافية خدمة لجميع الأطراف ذات المصلحة.

ولكي تكون الشركات ناجحة فإنه يجب عليها ممارسة رقابة إستراتجية فعالة أي حوكمة الشركات، فبدون مثل هذه الرقابة فإن الشركة لن تكون قادرة على تحقيق مزايا تنافسية ، وال تتفوق في أدائها على المنافسين في السوق

وبما أن المؤسسات الاقتصادية تعيش في الوقت الحالي أوضاعا غير مستقرة نتيجة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة ، مما جعل المؤسسات في أعلى درجة التنافس من أجل البقاء والاستمرارية وهذا ما يفرض عليها تحقيق أعلى مستويات من الأداء،ويعتبر الأداء التنافسي كمقياس للميزة التنافسية وكمتغير مهم إذ يربط بقدرة المؤسسة على تحقيق النمو والبقاء الذي يقود نحو تنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي، والذي يستلزم هذا الأخير على توفر درجة عالية من الثقة وهو ما يستدعي المستثمرين البحث عن المؤسسات التي بها مبادئ وآليات سليمة والتي تعاني من سوء الإدارة التي تمثل عبء على الشركات الاقتصادية على حد سواء ، وبمعنى أدق البحث عن مؤسسات التي بها هيكل سليم لممارسة حوكمة الشركات، بحيث ترتكز في جوهرها على مبادئ الحوكمة من خلال تعزيز الشفافية والعدالة والاستقلالية لجميع الأطراف ذوي العالقة بعمل المؤسسة ونشاطها، الأمر الذي يدعم موقف المؤسسة التنافسي. وعليه تحظى حوكمة الشركات والميزة التنافسية بأهمية بالغة في الحياة الاقتصادية، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات ؟

الأسئلة الفرعية :

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال فصول البحث و هي كالتالي :

هل يساهم النظام المحاسبي المالي في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصالح في الشركات

الاقتصادية ؟

هل يساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح والشفافية في الشركات الاقتصادية ؟

هل يساهم النظام المحاسبي المالي في مساعدة مسؤولية مجلس الإدارة في ممارسة الرقابة على

أعمال الشركة في الشركات الاقتصادية ؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة فإنه تم إقتراح مجموعة من الفرضيات ،و التي تعتبر كإجابة أولية وكانت كالتالي :

يوجد أثر لحوكمة الشركات على المعايير المحاسبية

معرفة أثر إطار قانوني وفعال ودور أصحاب المصالح على تطبيق المعايير المحاسبية

معرفة أثر الافصاح والشفافية ومجلس الإدارة على المعايير المحاسبية

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها اهمية كبيرة في منظمات الاعمال و نظرا لان هذه الدراسة تقوم بالاساس على قياس اثر قواعد الحوكمة و مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية ، و في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية كما تساهم في توضيح مدى مساهمة حوكمة الشركات لها.

أهداف الدراسة :

في إطار مشكلة البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وأهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها وواقعها بالمؤسسات.

- معرفة العلاقة والدور الذي تؤديه حوكمة الشركات من أجل تحقيق قيمة عادلة

- التحقق من سلامة التوجه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية.

- إبراز مساهمة الحوكمة في تفعيل وتحسين المؤسسات الاقتصادية.

التعرف عل المعايير المحاسبة الدولية انطلاقا من اهمية ودواعي الحاجة الى هذه المعايير مع تحديد و تطبيق مفاهيم المحاسبة الدولية، وابراز مراحل التطور التاريخي الذي عرفته التطبيقات المحاسبة على المستوى الدولي على قاعد مسايرة التحولات الاقتصادية المتلاحقة، الناتجة عن تطور و انتشار الكبيرين للأنشطة الاقتصادية في العالم عبر الشركات المتعددة الجنسيات

أسباب اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره يمكن أن ألخصها فيما يلي :

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بحوكمة الشركات.

- المكانة التي أصبحت تتميز بها مواضيع الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها.

- الرغبة في اكتشاف نظام المؤسسات ومدى قدرتها على تطبيق الحوكمة.

أدوات الدراسة :

فيما يخص أدوات جمع البيانات المستخدمة في الجانب النظري، تم الرجوع إلى مختلف المصادر المكتبية من كتب، ومذكرات والمجلات والمقالات، وبعض المواقع الإلكترونية من الانترنت والمصادر الأجنبية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

تمهيد :

شهد العالم وما يزال يشهد العديد من المشاكل المالية والإدارية الناتجة عن سوء التصرف وافتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية، بالإضافة إلي نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية, كل هذا أدى إلى حدوث سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة, ومن الطبيعي في ظل تلك الظروف الحرجة التي واجهت الشركات أن يبرز مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" إلى صدارة الاهتمامات وأضحى قضية رئيسية بالنسبة إلى مجتمعات الأعمال في كافة الاقتصادات الآخذة في العولمة بصورة متزايدة.

وحوكمة الشركات تعنى دراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في إدارة الشركة, وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف خاصة العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين, وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية, وحوكمة الشركات ليست هدفًا في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية و تنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع الشركة, ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ولتوضيح الإطار العام لحوكمة الشركات قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ماهية حوكمة الشركات .
- حوكمة الشركات (مزايا, خصائص, محددات, أليات).
- اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة.
- تجارب بعض الدول في حوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

نتيجة الانهيارات المالية الكثيرة التي شهدها عالم المال والأعمال في الآونة الأخيرة، بسبب قيام العديد من الشركات بممارسات إدارية ومالية خاطئة، والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من قبل الإدارة بصفتها وكيلا عن المساهمين، وذلك سعيا وراء تحقيق مصالح شخصية على حسابهم, ولهذا أثارت أزمة الثقة بين الإدارات العليا للشركات وملاكها الناتجة عن الفضائح المالية للشركات العالمية، أهمية إيجاد معايير مثلى لأفضل الممارسات والإجراءات في إدارة وتنظيم ومراقبة الشركات والإشراف الفعال عليها, فبرزة حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال الشركات والمنظمات الدولية، إذ أن هناك الكثير من الأحداث السلبية التي استحوذت على اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وكذا المؤسسات المالية الدولية, فحظي مفهوم حوكمة الشركات "Corporate Governance" بالاهتمام خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم حتى عدّ أحد متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين, بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات وتطورها التاريخي

تعتبر الحوكمة الشركات من أهم العناصر التي ترتكز عليها أي مؤسسة لضمان إستمرارية و نجاحها و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المطلب

1. مفهوم حوكمة الشركات

تجدر الإشارة في البدء إلى أن مصطلح الحوكمة هو مصطلح فرض نفسه وأوجد ذاته قسرا وطواعية, حيث اعتبره البعض هو امتداد للفظي العولمة والخصخصة اللذين دار حولهما جدل كبير في بداية ظهورهما, ويشير لفظ حوكمة الشركات إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي للكلمة (Corporate Governance) الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة, تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة, الإدارة الجيدة, الضبط المؤسسي, التحكم المؤسسي, الحاكمية المؤسسية, ومصطلحات أخرى, إلا أن الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات[1].

ومصطلح حوكمة الشركات يهدف إلى إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والسندات بالشركة وأصحاب المصالح, وتنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم, وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة وهذا يعني نقلة نوعية في مفهوم التحكم والسيطرة على الشركات بعيدا عن الفردية والعشوائية واللامبالاة, ولكي تحقق الشركة أفضل حماية وتوازن

[1] علاء فرحان طالب, ايمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص ص 23. 24.

بين مصالح مديري الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها, ولا يختلف مفهوم الحوكمة في الشركات باختلاف نشاط الشركات فمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسات المالية والبنوك هو نفس المفهوم في باقي الأشكال الأخرى من الشركات التجارية باعتبار أن البنوك هي شكل من أشكال الشركات, كما أن تعريف حوكمة الشركات لا يتناول شكلا محددا من أنواع وأشكال الشركات, فيمتد عند البعض ليشمل جميع أنواع الشركات والمنظمات الحكومية غير الهادفة للربح[1].

والواقع أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين القانونيين والاقتصاديين لمصطلح حوكمة الشركات والسبب هو تداخل حوكمة الشركات في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات وتأثيرها على المجتمع والاقتصاد ككل, "فتعرف حوكمة الشركات وفقا لغرضها بأنها الإجراءات التي تقوم بالحفاظ على التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية, وأهداف الأفراد والمجتمع. فالهدف هو التقريب بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع ككل".

ونظرا لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة, وعلى رأسها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد أوردت مفهوم لحوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة, وهو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والأسلوب الناجح لممارسة السلطة لتحقيق الأهداف المسطرة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة والفعالة للاستخدام الأمثل لموارد وأصول الشركات والمؤسسات[2].

وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة الشركات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"[3].

كما عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها"[4].

[1] أحمد على خضر, الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2012, ص ص 10. 11.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية غزة, 2009, ص 16.

[3] The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002, p:02.

[4] Alamgir, M, «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo, p:03.

في حين عرف (wolfensohn) حوكمة الشركات بانها ذلك "النظام الذي يدور حول تحقيق العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولية"[1].

من خلال ما سبق يمكننا تعريف حوكمة الشركات على أنها:

عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تؤدي إلى تنظيم الممارسات السليمة للرقابة والتوجيه وتحسين أداء الشركة لتعظيم ربحية المؤسسة وقيمتها على المدى البعيد لإرضاء المساهمين و حماية مصالحهم.

2. التطور التاريخي لحوكمة الشركات

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارات الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين, وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة, ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى مزيد من الدعوات المتكررة لإجراء إصلاحات, وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929م فكر علماء القانون بدراسة الشركة الحديثة والملكية الخاصة حيث رسخ يوجين فأما ومايكل جنسن قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة ونظرية الوكالة (Agency Theory) كوسيلة لفهم حوكمة الشركات[2].

ركزت نظرية الوكالة (Agency Theory) عند ظهورها على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين, إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح بهدف حماية حقوق ومصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري من طرف مجالس الإدارة لتعظيم مصالحهم الخاصة, ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ, ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به, بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة على زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات, وفي عام 1987 م قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى

[1] علاء فرحان طالب, ايمان شيحان المشهداني, مرجع سابق, ص24.

[2] عبد الصبور عبد القوي علي مصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, القانون والاقتصاد, الرياض, 2012, ص21.

(Treadway Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد قوائم التقارير المالية[1].

وقد أثار موضوع الحوكمة جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى الشركات وقطاع المصارف و إلى قلق المستثمرين على استثماراتهم, الأمر الذي أدى ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م وتحددت مهمتها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر, وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه الجنة ركز عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين, ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها, وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخرا, وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دور الريادة في عام 2000 م بذلك الموضوع, وفعلا تمت دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات, وهناك جهودا مماثلة لبعض الدول العربية التي تسعى للالتزام بقواعد الحوكمة حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات وذلك استجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام[2].

حوكمة الشركات من منظور إسلامي

ما من إنسان على وجه الأرض إلا وأنه يمارس نوعا من القيادة في حياته اليومية, ومن المؤكد أن هناك أنواعا عديدة للقيادة منها الإسلامية، والمقصود بها القيادة على مستوى الشركات والمؤسسات التي أثبتت نجاحها في الآونة الأخيرة، خصوصا على مستوى المؤسسات المالية والاستثمارية التي استطاعت أن تتميز بين مثيلتها من الشركات والمؤسسات الأخرى غير الإسلامية, لكن من المؤكد أن هناك فرقا بين القيادة الإسلامية والقيادة الأخلاقية كما تسميها أو تطرحها نظريات غربية كبيرة، فالإدارة الإسلامية منطلقة من مبدأ الإيمان بوجود خالق ورقيب يحاسب، ووجود آخرة وحساب بعد الموت, وان المدير أو القائد الإسلامي يتميز بالنية الصالحة والربط بين العمل الدنيوي والالتزام بقيم الإسلام العظيمة, ولو قامت مؤسسة من شيوخ الدين وكان فيها ظلم، فإنها لن تنجح، في المقابل لو قامت مؤسسة لا تؤمن بالله لكن فيها عدل فإنها ستنجح، فالعدل مقدم على التدين لان التدين من دون عدل لا قيمة له, أضف إلى ذلك كله النصوص الآمرة بإتقان العمل والإحسان فيه، وآمرة بالمعروف ناهية عن المنكر أو تلك الآمرة بالأمانة بالإضافة إلى النصوص الخاصة في الرقابة المالية، كلها تعتبر من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

[1] محمد مصطفي سليمان, حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2006, ص ص12. 14.

[2] علاء فرحات طالب, مرجع سابق, ص ص28 . 30 .

وفيما يلي تعريف ومبادئ حوكمة الشركات من منظور إسلامي:

1. تعريف حوكمة الشركات من منظور إسلامي

يقول الدكتور محسن الخضيري: أن العمل الإداري في الإسلام له مقوماته القائمة على العقيدة الإسلامية التي تضع لها قيودا ومحددات, وترسم لها طريقا يحكم سلوك القائد الإداري, والمنظمة الإدارية, والأفراد العاملين فيها, سواء في علاقتهم ببعضهم البعض, أو علاقتهم مع المجتمع المحيط بهم, وبالتالي تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى[1].

والعلاقة بين المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة هي بمثابة الوكيل والموكل, فعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يبذلوا كل ما في وسعهم في سبيل سلامة وإنجاح الشركة, ومقابل ذلك يتلقون مكافآت طبقا للنظام الأساسي للشركة وكذلك في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية[2].

ومما سبق نلاحظ للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعا ما إلى مفهوم حوكمة الشركات, حيث يركز فيه على نقطتين هما:

- العلاقة بين مختلف الأطراف المهتمة بالشركة, بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.
- دور مبادئ الشريعة الإسلامية في تفعيل هذا العلاج.

2. مبادئ حوكمة الشركات من منظور إسلامي

تتمثل مبادئ حوكمة الشركات حسب الشريعة الإسلامية في العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية حيث تضمن هذه المبادئ نزاهة المعاملات، وتعزز سيادة القانون ضد الفساد؛ وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة وتمنع إساءة استخدام السلطة.

1.2. العدالة: هي المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب, حيث تعتبر العدالة من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية, وذلك ما نجده في آيات عديدة من القرآن الكريم, منها قول الله عز وجل: ﴿ يَاأَيّهَا الّذِينَ آمنواْ

[1] شوقي بورقبة, الحوكمة في المصارف الإسلامية, موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي , 04/11/ 2009 , ص 11.

[2] العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, بين الاقتصاد الإسلامي, العدد320, المجلد31, ربيع الأول 1432 , 2011م.

كونواْ قوامين بالقسط شهداء لله﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ وَإذا قلتم فاعدلواْ﴾[2] , كما أوجب الإسلام العدل حتى مع العدو بقوله سبحانه وتعالى:﴿ يأيها الذين ءامنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعلمون ﴾[3].

2.2. المسؤولية: والتي تعني تحديد المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة, والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة, وفقا لقوله تعالى:﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾[4], وقوله عز وجل ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله كان عزيزاً حكيماً ﴾[5]. وأن المسئولون المساهمين في الشركات عليهم القيام بدورهم في متابعة أداء إدارات شركاتهم، وعلى المساهمين مسؤولية كبيرة وعليهم لعب دور أكبر في متابعة أداء مجالس الإدارة من خلال القراءة الدقيقة للبيانات المالية للمؤسسات, وأن مسؤولية كل طرف في الشركة حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق, لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره, فهو غير مسؤول فقط أمام من تعاقد معه, إنما هو مسئول أولا أمام الله عز وجل, وفقا لقوله تعالى:﴿ وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه, ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشور﴾[6], وجاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته﴾[7], كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار أتخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة, بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار.

3.2. المساءلة: والمقصود بها هو ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته, وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء في صورة إثابة المجد ومعاقبة المقصر, وهذا يتحقق بتطبيق نظام داخلي في الشركة للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع, مع وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة, وقد وضعت الشريعة الإسلامية في تنظيمها لعقود المعاملات أسسا لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد, ومن ذلك حديث ابن اللتبية ، وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على صدقات قومه من الأزد، فلما جاء حاسبه، فقال: هذا لكم وهذا أهدي إلي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: فهلا جلست في بيت أمك وأبيك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً، ثم قام النبي فخطب في الناس فقال: " فإني استعمل الرجل منكم على العمل فيما ولاني الله فيأتيني فيقول: هذا مالكم وهذا هدية أهديت إليّ

[1] سورة النساء, الآية: 135.
[2] سورة الأنعام, الآية: 152.
[3] سورة المائدة, الآية,08.
[4] سورة المعارج, الأية:32.
[5] سورة النساء, الآية: 58.
[6] سورة الإسراء, الآيتان: 14.13.
[7] حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم

أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً[1]. فها هو النبي، قد حاسب ابن اللتبية، مع أنه مؤتمن على الصدقات وأوضح في الحديث أن قبول الهدايا في حق العمال لا يجوز، وأنه لو لم يكن عاملاً لما أهدي إليه شيء[2]. أما أفعال الصحابة ومن ذلك ما روي أنه لما قدم معاذ بن جبل ، علي أبي بكر رضي الله عنه من اليمن، قال له أبو بكر رضي الله عنه: ارفع حسابك ، فقال :أحسابان حساب من الله وحساب منكم ، والله لا ألي لكم عملاً أبداً[3]. فها هو أبو بكر –رضي الله عنه– يطلب من معاذ –رضي الله تعالى عنه– أن يقدم حسابه وهذا شكل من أشكال الرقابة المالية والإدارية والتي تعد بدورها شكلاً من أشكال الحوكمة. والأمر لا يقتصر على الجزاء الإداري أو القضائي, وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي.

4.2. الشفافية: بمعنى الصدق والدقة في المعلومات التي تقدم للأطراف الذين لا يمكنهم من الإشراف المباشر عن أعمال الشركة, التي لهم فيها مصالح, بهدف التعرف عن مدى أمانة وكفاءة الإدارة, في تسيير أموالهم والمحافظة عليها, وتمكنهم المعلومات الصادقة من اتخاذ القرارات السليمة, وعند غياب الإفصاح الحقيقي يعد خطورة شرعية تؤثر في صحة المعلومات, والأصل في المعاملات هو الإباحة, و النصوص الناهية عن التوصل إلى أكل أموال الناس بالطرق غير الشرعية كالغش والتدليس والرشوة، هي كثيرة مثل قوله–صلى الله عليه وسلم–: ﴿من غش فليس منا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام، لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾[5], فهذه النصوص وغيرها تفرض الشفافية والنزاهة, وتحرم كل أشكال الكسب الحرام وتوجب أن يكون الكسب مباحاً وأن لا يتوصل إليه بطريق محرم، ولا شك أن الحوكمة تحقق مقصد هذه النصوص وتعتبر إحدى الآليات المطلوبة لتحقيق تلك المقاصد.

ومما سبق نستنتج أن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ حوكمة الشركات التي جاءت بها المنظمات الدولية والمفكرين الغربيين.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات

1. أهمية حوكمة الشركات

[1] أخرجه البخاري في كتاب الجمعة / باب من قال في الخطبة بعد العشاء : وأما بعد ، برقم (925) ، وفي كتاب الزكاة / باب في قول الله تعالى (والعاملين عليه) برقم (1500) ، وفي كتاب الهبة/ باب من لم يقبل الهدية لعلة ، برقم (2597) وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة /باب تحريم هدايا العمال/ برقم (1832) .

[2] ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، ج13، ص140–142.

[3] الخزاعي ، تخريج الدلالات السمعية ، تحقيق إحسان عباس ن 262.

[4] صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار.

[5] سورة البقرة, الآية:188.

وجدت حوكمة الشركات اهتمام كبير في الآونة الأخيرة نتيجة, حالات الفشل الإداري والمالي المتتالية التي أصابت العديد من الشركات الكبرى حيث أخذ العالم نتيجة هذا الفشل ينظر إلى حوكمة الشركات بنظرة جديدة. وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الفشل تتمثل في الثقة في الشركات والتشريعات, ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين الشركات والحكومة, وحصول هذه الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل دون علم المساهمين بذلك وإخفائها بطرق ونظم محاسبية مبتكرة, وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات بقوائمها المالية وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بنسبة للديمقراطيات الناشئة نظرا لضعف النظام القانوني, كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى انتشار الفساد وانعدام الثقة, أما إتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات يؤدى إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري والمالي وتشجيع الإفصاح والشفافية[1].

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى, كما توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة, والوسائل لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء, فحوكمة الشركات الجيدة توفر حوافز مناسبة وعادلة لمجلس الإدارة ولإدارة الشركة, كما تسهل عملية الرقابة الفعالة وتوفر درجة من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وتخفيض تكلفة رأس المال واستخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة[2].

كما تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها ما يلي:

1.1. الاقتصاد: تساهم حوكمة الشركات في نمو وتعدد الشركات, التي تعمل في مجالات حيوية وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و لها أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية و جذب الاستثمارات من الخارج و الداخل، وزيادة تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي[3].

2.1. الشركات: إن تطبيق مبادئ الحوكمة يساعد الشركات على محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة، وبالتالي خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل, وتقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، وتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية بل استخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء, بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات للوصول إلى أسواق المال و الحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل للتوسع في نشاطها و تقليل المخاطر و بناء الثقة مع أصحاب المصالح

[1] عبد الصبور عبد القوى علي المصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, ط1, 2012, ص ص36-37.

[2] محمد مصطفي سليمان, حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2006, ص 28.

[3] هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص ص 05-06، على الموقع: http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf

3.1. المستثمرون وحملة الأسهم: تساعد حوكمة الشركات في حماية الاستثمارات من التعرض للخسارة بسبب استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين، وتساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر في أداء الشركة في المستقبل, وترمي أيضا حوكمة الشركات إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية وتؤدي إلى تحسين أداء السهم وتعظيم الربحية ويحافظ على مصالح المستثمرين وحملة الأسهم ويولد الثقة لديهم، والحد من حالات تضارب المصالح، والإفصاح التام عن أداء الشركة والوضع المالي لها يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات[1].

4.1. أصحاب المصالح الآخرين: تسعى حوكمة الشركات إلى بناء علاقة وثيقة و قوية بين إدارة الشركة والعاملين وموردیها ودائنيها وغيرهم، وتضمن السلامة والصحة والنزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة وتعظم ثروة الملاك وتدعم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية, فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة و تحقيق أهدافها الاستراتيجية[2].

وباختصار أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة لجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية على مستوى الدول, والالتزام بقواعد حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود سوق تمتاز بالشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية, حيث اهتمت العديد من الهيئات المعنية بوضع هذه القواعد لتفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين داخل مجالس الإدارة.

2. أهداف حوكمة الشركات

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي أشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء,
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات,
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- عدم الخلط بين مسئوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه,

[1] نصر علي عبد الوهاب, شحاتة السيد شحاتة, مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007, ص 25.

[2] دادن عبد الغني, سعيدة تلي, فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري, الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 06-07, ماي 2012, ص 03.

- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة لكي تتحول مسئولية الرقابة إلى كلا الطرفين مجلس الإدارة والمساهمين[1],
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة,
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة[2]؛
- تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها. .
- تحسين خاصية مصداقية المعلومات وسهولة فهمها؛
- زيادة قدرة الشركات على تحسين موقفها التنافسي وجذب الاستثمارات ورؤوس أموال أخرى[3].
- تحسين و تطوير الشركة و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة؛
- تجنب حدوث الأزمات حتى في الدول، التي لا يوجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية.
- تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخوصصة و ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثمارات؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين و العمال و الدائنين و الأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس[4]،

مما سبق يتضح أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد الإداري بكل صوره, وخلق أنظمة للرقابة فعالة, وحسن استخدام موارد الشركة للحرص على قدرتها التنافسية, وتعميق دور السوق المالي وجب الاستثمارات لتنمية المجتمع والدولة.

المطلب الثالث : مبادئ حوكمة الشركات

نظرا لاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية لدراسته وتحليله وإصدار مجموعة من المبادئ التي تحكم التطبيق السليم له, ومنها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

[1] عدنان بن حيدر بن درويش, حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة, اتحاد المصارف العربية, **2007, مصر** ص32.

[2] زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات – المفهوم ، الخصائص، الركائز ، والأهمية الاقتصادية– الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007, ص 16.

[3] محسن أحمد الخضري, حوكمة الشركات, مجموعة النيل العربية, مصر , 2005, ص ص22 – 23.

[4] إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت،2008 , ص 14.

(OECD), وبنك التسويات الدولة (BIS) ممثلا في لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية, ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي:

1. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص, في الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في الفترة من 27 إلى 28 أبريل عام 1998, بوضع مجموعة من المعاير والإرشادات عن حوكمة الشركات, حيث قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مخصص بهدف وضع مبادئ تمثل وجهات نظر الدول الأعضاء, كما استفادت من مساهمات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة, كذلك مساهمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, وقد وافق الوزراء على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات في الاجتماع الوزاري بتاريخ 26 و27 مايو1999[1], وهي خمسة مبادئ اختيارية, والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، وتضمنت تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات المكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في المنظمة على إضافة مبدأ سادس وضع في الأولوية في 22 أفريل 2004, وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

1.1. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: لكي يتم ضمان إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وضع أساس مؤسساتي وتنظيمي وقانوني فعال يعتمد عليه كل المشاركين في السوق لإنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة, وأن يشجع على شفافية وفعالية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون, وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات حسب كل اختصاص بين مختلف الجهات مع مراعات الخدمة العامة, وبالتالي له تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق وعلى الحوافز التي يخلقها المنافسين فيه[3].

2.1. حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: توصي المنظمة في هذا المبدأ على حقوق المساهم العديدة والمتمثلة في التداول والشراء والبيع والتحويل وغيرها, حيث تضع عدة إرشادات لضمان تطبيق هذا المبدأ عن طريق تأمين أساليب تسجيل ملكية الأسهم, وسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بها في الوقت المناسب, والمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة, وحق توجيه الأسئلة لأعضاء المجلس[4].

---

[1] محمد مصطفي سليمان, مرجع سابق, ص 42.

[2] سالم بن سالم بن حميد الفليتي, حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان, دار أسامة, الأردن, 2010, ص ص 29. 30.

[3] محمد جميل حبوش, مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2007, ص 40.

[4] سالم بن سالم بن حميد الفليتي, مرجع سابق, ص 31.

3.1. المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين: يجب أن يضمن اطار الحوكمة توفير المساواة بين كافة المساهمين بما فيهم صغار المساهمين والأجانب وغيرهم وتعويضهم في حالة انتهاك حقوقهم, والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية وحمايتهم من أي عملية استحواذ, وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية, والمساواة بين جميع الفئات للاطلاع على كافة المعلومات[1].

4.1. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يأكد هذا المبدأ على ضرورة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما ينص عليها القانون, وأن يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح لخلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستمرار في المشاريع القائمة, وعندما تنتهك حقوق أصحاب المصالح فينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات, ويجب توفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تتاح لهم فرصة الحصول على كل المعلومات وأن تؤدي تلك الأليات بدورها إلى تحسين مستوى الأداء[2].

5.1. الإفصاح والشفافية: يعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يقدمه من شفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية, حيث اهتم بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن جميع المعلومات, ومسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها, وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي, والأداء, وحقوق الملكية ولا يقتصر على المعلومات التالية[3]:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة؛
- أهداف الشركة؛
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت؛
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة ومؤهلاتهم؛
- العمليات المتصلة بأطراف من الشركة؛
- عوامل المخاطرة المتوقعة؛
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرين؛
- هياكل الحوكمة وسياستها.

[1] هاني محمد خليل, مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2009, ص 33.

[2] طارق عبد العال, حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات, الدار الجامعية, القاهرة, 2007, ص 45.

[3] أحمد على خضر, الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2012, ص ص 22- 24.

6.1. مسؤولية مجلس الإدارة: الهدف من وضع هذا المبدأ هو ضمان مجلس الإدارة بالاعتناء بمهامه ومسؤولياته, حيث وضعت كذلك الجزاءات التي يتعرض لها عند مخالفتهم لهذه المسؤوليات أمام الشركة والمساهمين, ويجب أن تكون المبادئ عامة لتطبيقها على أي هيكل لمجلس الإدارة الذي يكلف بالإشراف على إدارة الشركة, وهو مسؤول بصفة رئيسية عن الأداء الإداري وتحقيق عائد مناسب للمساهمين مع منع تعارض المصالح وتحقيق التوازن بين الطلبات المتنافسة على الشركة, واحترام القوانين المطبقة بما فيها قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتساوي الفرص والصحة, وفي بعض الدول وجدت الشركات أن من المفيد توضيح وتحديد بدقة المسؤوليات التي يتولاها مجلس الإدارة وتلك التي تتولاها إدارة الشركة[1].

2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (Basel committee)

وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في عام 1999 إرشادات خاصة بالحكومة في المؤسسات المصرفية والمالية وهي تركز على النقاط التالية[2]:

- وضع مواثيق شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة والسليمة بين هذه المؤسسات.
- وضع استراتيجية للشركة معدة جيدا والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها وبمساهمة الإفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع صيغة وآلية للتعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا. ·
- إيجاد نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة مع تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر خاصة في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح؛
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة, وكذلك المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز في كل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- ضمان توفير وتدفق المعلومات داخليا وخارجيا بشكل مناسب.

3. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

[1] محمد مصطفي سليمان, مرجع سابق, ص 55.

[2] دادن عبد الغني, سعيدة تلي, فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012, ص 04.

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 م قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات واهم هذه الأسس هي[1]:

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات إضافية تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (مزايا, خصائص, محددات, أليات)

من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية المعبرة عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وينعكس هذا إلى مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي تفقد هذه المعلومات أهم عناصر تميزها وهو جودتها, وكنتيجة لذلك زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، وقد قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا, خصائص ومحددات وأليات هذا المفهوم

المطلب الأول: مزايا وخصائص حوكمة الشركات

1. مزايا حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة مجموعة من المزايا من أهمها:

- توفر هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة,
- تنمية الاستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم, وتعميق ثقتهم بالشركة؛
- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون واللوائح, والعمل على ضمان وتحسين الأداء المالي؛
- مساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين[2]؛

[1] بروش زين الدين, دهيمي جابر, دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012, ص ص 06 . 07.

[2] عبد الصبور عبد القوى علي المصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, 2012, ص ص35- 36.

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية و فتح أسواق جديدة لها؛
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد حوكمة الشركات[1]؛

2. خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص التي تعد الركائز الأساسية, وإذا غاب أحدها فقد المفهوم معناه, والمتمثلة في ما يلي:

1.2. الانضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة, وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط نزيه يحقق مصالح الأطراف المختلفة, والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من جانب الجهات الداخلية والخارجية, والانضباط نحو العميل لكسب رضاه وجعله بوق دعاية للشركة[2]؛

2.2. الشفافية: أي الإفصاح عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية, ونشر التقارير المالية في موعدها بدون أي تسريب قبل الإعلان, ووفق مبادئ المحاسبة المقبولة, أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة[3]؛

3.2. الاستقلالية: أي وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة, ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة, ووضع موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه بسرعة, و لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل[4]؛

4.2. المساءلة: أي قيام مجلس الإدارة بدور إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي, وكذلك وجود لجنة مراجعة تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية, وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال, وبالإمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛

5.2. المسؤولية: أي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة, والتصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم, و وجود مسؤولية أمام الأطراف ذوي المصلحة في الشركة؛

---

[1] عبد الرزاق بن الزاوي, إيمان نعمون, إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني, الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012, ص 06.

[2] طارق عبد العال, مرجع سابق, ص 03.

[3] محمد جميل حبوش, مرجع سابق, ص 54.

[4] نفس المرجع, ص 54.

6.2.العدالة: أي حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى اجتماعات عامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات, والعدالة في نوعية المعلومات التي يتم تقديمها, وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح, ويجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة؛

7.2.المسؤولية الاجتماعية: أي وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة وتؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي, والمحافظة على البيئة, والامتناع من التعامل مع الدول التي يفتقد قادتها الشرعية, والنظر إلى الشركة كمواطن جيد.

والشكل الموالي يوضح خصائص حوكمة الشركات:

الشكل رقم (01): يمثل خصائص حوكمة الشركات

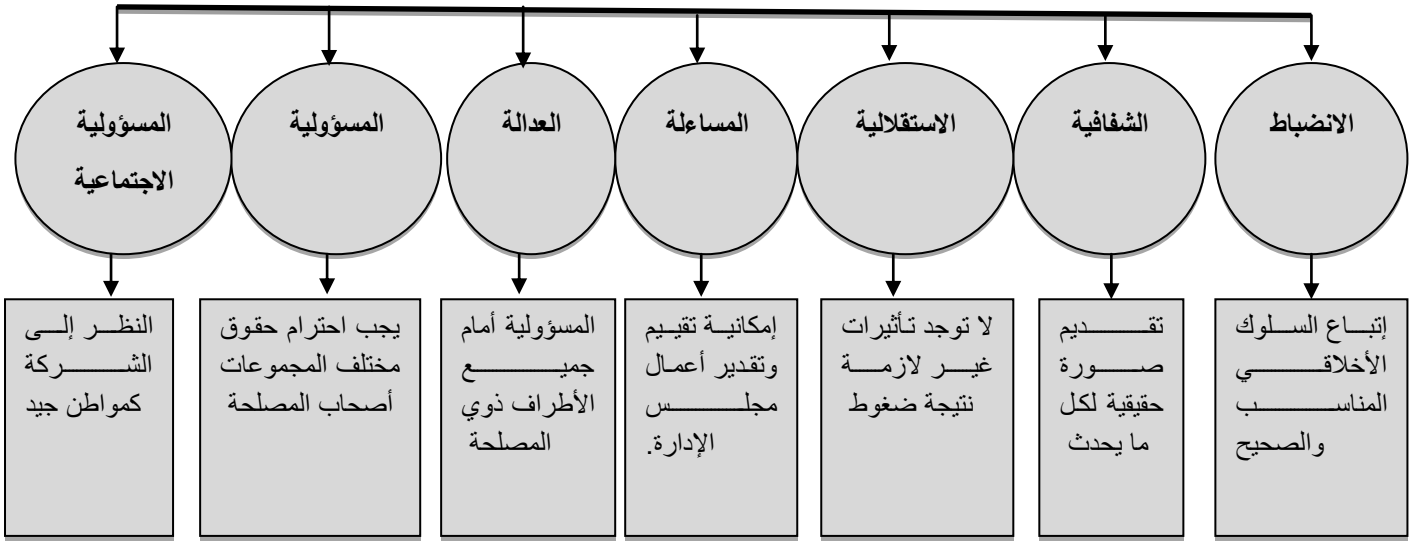

المصدر: طارق عبد العال, حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات, الدار الجامعية, القاهرة, 2007, ص 25.

وذكر جون كولي في كتابه حول حوكمة الشركات إن نموذج الحوكمة للشركات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية[1]:

- مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بأمان؛
- يتم اختيار الرئيس التنفيذي المؤهل من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال الشركة؛

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2009, ص 37 . 38.

- الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها بعد موافقة مجلس الإدارة؛
- نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة، وكذلك ضمن نصائح وموافقته مجلس الإدارة؛
- إفصاح كافي وملائم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

ويرى جونثان شاركهام من الصعب التعرف عن نظام الحوكمة من داخل الشركة أنه يعمل بشكل حقيقي وجيد، غير أن هناك أدلة تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة، وذلك من خلال الوقوف على العديد من الأحكام والتقديرات التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها.

المطلب الثاني : محددات حوكمة الشركات

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات, يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة, حيث هناك شبه اتفاق بين الباحثين بأنه لكي تتمكن الشركات بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات, وتتمثل المجموعتين فيما يلي:

1. المحددات الخارجية

وهذه المحددات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلى أخرى, وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة، وهي عبارة عن:

1.1. **البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار:** وهي التي تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والقانوني السائد والقوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات، وقوانين العمل وقوانين سوق المال، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس, وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئة سوق المال والبورصة ورقابتها الفعالة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات, وترجع أهميتها إلى أن وجودها يضمن تمثيل القوانين والقواعد التي تضمن حسن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات[1].

[1] مها محمود رمزي ريحاوي, الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24 العدد الأول, 2008 ,**دمشق–سوريا** ص 101.

2.1. الالتزام بالمعايير الدولية المحاسبية والتدقيقية والجودة: وتتعلق في التقيد بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق، حيث جميع الدول في العالم مازالت مستمرة في جهودها في تطوير الاقتصادات الديمقراطية القائمة على أساس السوق, وقد زاد الاهتمام بمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق, لسلامة نضامها المالي نظرا لما توفره من ثقة لدى أصحاب الأسهم ومما لاشك فيه أن معايير المحاسبة والتدقيق السليمة تدعم كفاءة الإدارة المالية, كما أن النظام السليم للتقارير هو الذي يوفر معلومات حيوية للدائنين والمستثمرين في الأسهم بما يهيئ لهم القيام باستثمارات قائمة آمنة ومربحة, و زيادة خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي، وتوحيد المعالجات التي ستستخدم لقياس الأحداث المالية وتوصيل النتائج لمستخدمي المعلومات، من أجل ملاءمة وتعزيز عملية التحكم في الشركات[1].

3.1. مصادر التمويل: لإنجاح حوكمة الشركات يجب الاهتمام ليس فقط بكيفية تدبير والحصول على الأموال الضرورية لاستمرار نشاط الشركات، بل الاهتمام إلى أبعد من ذلك بالطرق والكيفيات التي تمكن من الحصول على هذه الموارد المالية بأقل التكاليف الممكنة, ولتحقيق ذلك يجب وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية[2].

4.1. طبيعة السوق: للسوق تأثيرات داخلية وخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة المخاطر التي تواجهها نتيجة دخولها للسوق, ومراقبة النتائج, حيث تعد عاملا حاسما في وضع سياسات واستراتيجيات العمل والمتابعة بما يحقق أهداف عملية حوكمة الشركات.

5.1. دور المؤسسات غير الحكومية: للمؤسسات غير الحكومية دورا كبيرا في التنظيم وضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية، والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة, وتتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين, والمراجعين والشركات العاملة في الأسواق المالية إضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة ونقابات المحامين[3].

المحددات الداخلية

وتشير إلى القواعد واللوائح والأسس التي تنظم وتحدد كيفية وضع هياكل إدارية سليمة واتخاذ القرارات وتوزيع السلطات والمسؤوليات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين, والذي يؤدي توافرها

[1] نفس المرجع, ص 101.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام, مرجع سابق, ص 29.

[3] زهاء ديوب, الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية, رسالة ماجستير, إدارة أعمال , جامعة دمشق, 2010, ص 28.

وتطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف, بل يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل, وبالتالي نجاح فعالية الحوكمة, ومن أهم المحددات الداخلية للحوكمة نذكر ما يلي:

1.2. مجلس الإدارة: يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أهداف الشركة, وعدم الحصول على منفعة على حساب الشركة, والإفصاح بكل ما يجري في الشركة وما تحققه من أرباح وخسائر, وتحقيق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة, وضرورة الإفصاح عن وجود التعارض في المصالح عند وقوعه, والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة[1].

2.2. الهيكل التنظيمي: هو نظام مؤلف من شبكات المهام أو الوظائف, تقوم بتنظيم العلاقات والاتصالات التي تربط أعمال الأفراد والمجموعات معاً, ويبين العلاقات الرئيسية والوظيفية بين مختلف الوظائف، بهدف تحسين الاتصال وتبادل المعلومات بين المسؤولين عن هذه الوظائف وعدم التضارب في المسؤوليات والصلاحيات, والهيكل التنظيمي الجيد يجب أن يتضمن عنصرين هامين يكونان مصدر قوة للمؤسسة, وهي تقسيم العمل بحسب الاختصاص, والتنسيق من أجل إنجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل.

3.2. النظام المحاسبي والمالي: وهو الأداة التي تقوم بتزويد الأطراف ذات المصلحة بالمعلومات المالية عن أصول الشركة والالتزامات المترتبة عليها, كما تظهر نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة, وتقدير مدى إمكانية حصول الشركة على إيرادات في المستقبل, كما تزود القائمين على الشركة على اتخاذ القرارات الرشيدة, وهذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي إذ كلما كانت فعالة وكفؤة أسهمت بصورة إيجابية في أنجاح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات[2].

4.2. قيمة الشركة: وهي تعتمد على السلوك الأخلاقي للشركة وعلى مستويات عالية من الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة, بهدف كسب العملاء وبالتالي زيادات مبيعاتها أو خدماتها, وهناك من يضيف أبعاد أخرى كنظم الاتصال وغيرها[3].

وفى ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية فأنها تتأثر بالوعي عند إفراد المجتمع، كما أنها تتأثر أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة، كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

[1] المعتصم بالله الغرياني, حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2008, ص 176.

[2] خليفاتي جمال, مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي, رسالة ماجستير, جامعة البليدة, 2011, ص 25. 26.

[3] مها محمود رمزي ريحاوي, مرجع سابق, ص 100.

والشكل التالي يوضح هذه المحددات:

الشكل رقم (02): يمثل محددات حوكمة الشركات

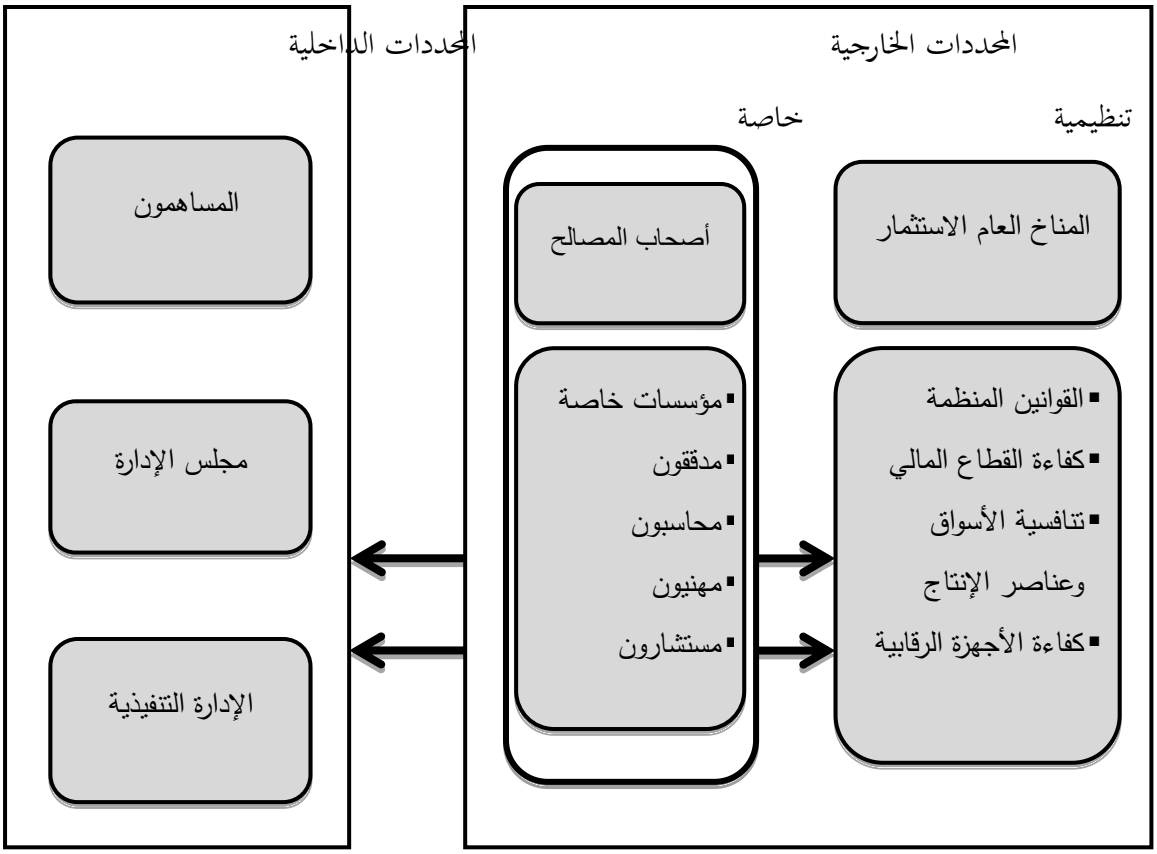

المصدر: علاء فرحات طالب, إيمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011, ص47.

المطلب الثالث: أليات حوكمة الشركات

الآلية هي منظومة تشمل مجموعة من الأجزاء التي تعمل بتناسق وتعاون وكل خلل في جزء منها يودي إلى توقف المنظومة بكاملها أو خلل في طريقة عملها, وبالتالي تعرف آليات حوكمة الشركات بأنها مجموعة المهمات والممارسات التي تضمن للشركة السيطرة على بيتها الداخلية والتكيف مع بيتها الخارجية بهدف حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراقب الحسابات, ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين داخلية وخارجية على النحو التالي:

1. الآليات الداخلية لحوكمة الشركات

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1.1. مجلس الإدارة: في ظل مفهوم حوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة سوف يقوم بالنيابة عن المستثمرين بمسائلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح المستثمرين, وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة للشركة تؤدى عن طريق المحاسبة أمام مجلس الإدارة إلى أداء اقتصادي أفضل وتحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة, ومن خلال إشراف ورقابة مجلس الإدارة تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات بما يؤكد للمستثمرين أن استثماراتهم ستظل في أمان, كما أن إشراف مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على منع التهاون الإداري, وضمان استبدال المديرين الذين يخفقون في أداء أعمالهم, ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، والإشراف الجيد من طرف مجلس الإدارة يؤدى إلى تطبيق الحوكمة للشركات التي تنعكس على تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الثقة في دخول الأسواق والبقاء فيها لكي يستفيدون المساهمون من ارتفاع قيمة السهم[1].

ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في الإشراف والتوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأسيس مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي:

- لجنة التدقيق: بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية, وجدت لجنة التدقيق اهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية, ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها, فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات[2].
- لجنة المكافآت: ركزت اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة, على ضرورة أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين, و قد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة في مجال الشركات المملوكة للدولة, بهدف ضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية[3].

[1] محمد مصطفي سليمان, مرجع سابق, ص ص 95. 96.

[2] بروش زين الدين, دهيمي جابر, دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012, ص 12.

[3] عزيزة بن سمينة, طبني مريم, الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول- , جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, يومي 03. 04 ديسمبر , 2012, ص 08.

- لجنة التعيينات: عندما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين يجب أن يكون أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، وبهدف ضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات, منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم مهاراتهم باستمرار, ويجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين وأن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة[1]...الخ

2.1. المراجعة الداخلية: هي وظيفة إدارية تابعة لادارة المؤسسة تعمل على مراجعة النواحي المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى، لتقييم مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوّة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى, والهدف الأساسي من المراجعة الداخلية هو مساعدة أعضاء الإدارة في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وبقيام المراجع الداخلي لعمليات الفحص والتقييم وإعطاء نصائح للإدارة والتعاليق حول العمليات التي تم مراجعتها, وعليه فيمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط مستقل داخل المنشأة يهدف إلى التأكد من دقة وفاعلية الأنظمة والتعليمات والإجراءات المطبقة داخلها، وتزويد الإدارة بتقارير عن أي انحرافات أو نقاط ضعف حتى يتمكن الاعتماد عليها كأساس سليم لرسم السياسات والمحافظة على أموال المؤسسة وموجوداتها من أي ضياع أو اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال[2].

2. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات

آليات حوكمة الشركات الخارجية هي عبارة عن ضغوط تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع, ووسيلة رقابة لأصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، بهدف تطبيق قواعد حوكمة الشركات, ومن هذه الآليات نذكر ما يلي:

1.2. منافسة سوق المنتجات أو الخدمات وسوق العمل الإداري: تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وإذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح أو غير مؤهلة، سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس. إذن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري، سوف يكون له تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين ولا يتم إشغال مسؤولين من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية[3].

---

[1] نفس المرجع , ص09.

[2] شعباني لطفي, المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2004 ص ص 70. 72.

[3] عزيزة بن سمينة, طبني مريم, مرجع سابق, ص 10.

2.2. الاندماجات والاستحواذات: لاشك فيه أن الاندماجات والاستحواذات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويمكن أن تحدث الاندماجات والاستحواذات لأسباب مختلفة, فيمكن أن تكون لأسباب استراتيجية لتحسين العمليات التشغيلية أو المالية, ويمكن أن تندمج الشركات لتنويع نشاطها, أو من أجل النمو وزيادة القوة السوقية, وكل الاندماجيات هي في جوهرها استحواذات, بهدف جعلها مربحة عن طريق خفض التكاليف, أو التخلص من النفقات غير الضرورية أو من خلال الدعم المالي من طرف الشركة المستحوذة, أوعن طريق التخلص من مديرها والاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض[1].

3.2. التدقيق الخارجي: يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة الجيدة للشركات، لأن المتتبع لتاريخ تطور مهنة مراجعة الحسابات في العديد من دول العالم يجد أنها نمت و تطورت في ظل فكرة انفصال الملكية عن الإدارة، و ذلك لحاجة ملاك الشركة إلى رأي مهني مستقل عن مدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام مواردها المتاحة. و يعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية، ثم إيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك للتحقق، وكان هدفها في مراحل تطوره الأولية وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعب, ثم تحول بعد ذلك إلى البحث ما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة صادقة و عادلة عن نتائج العمليات، وعن المركز المالي في نهاية الفترة أم لا, إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح[2].

4.2. التشريع والقوانين: لقد أثرت بعض التشريعات والقوانين على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم, فعلى سبيل المثال عند إصدار قانون ساربينزأو كسلي في سنة 2002 المعروف باسم قانون الإصلاح المحاسبي للشركات العامة وحماية المستثمرين, و زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين[3].

[1] طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص ص 431. 433.

[2] بن يخلف آمال, المراجعة الخارجية في الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2002 ص 12.

[3] طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص ص 456. 457.

المبحث الثالث: اسباب بروز حوكمة الشركات وهيئاتها والتطبيق الجيد لها من طرف مجلس الإدارة

تضمن الحوكمة الجيدة للشركات بتظافر جهود مختلف الهيئات المشاركة, بيئة أعمال عادلة وشفافة، وإمكانية مساءلة الشركات عن ممارساتها، وتؤدي الحوكمة الضعيفة للشركات إلى الخسارة وسوء الإدارة والفساد, فالحوكمة الرشيدة فقط هي التي تستطيع أن تكفل أداء جيدا للشركات. ونتيجة للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات أدى إلى قيام العديد من الدول العالم بإصدار مبادئ وقواعد خاصة بحوكمة الشركات للاهتمام والتأكيد على كفاءة العمليات التشغيلية، وتطبيق القوانين والتعليمات والقواعد وإصدار المعايير والمبادئ الواجب إتباعها لغرض زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية، فضلاً عن تخفيض مخاطر الشركات وكلفة رأس المال وإصدار تشريعات وقوانين لحوكمة الشركات, لأن الاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة قد أدى إلى زيادة حرص العديد من المؤسسات لدراسته وتحليله ومنها صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية, وعموما فان الحوكمة ينعكس أثرها في زيادة الثقة بالاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته وكفاءته والحفاظ على حقوق الأقلية ودعم ونمو القطاع الخاص وخلق فرص عمل, وترجع أهمية حوكمة الشركات إلى أن التطبيق الجيد لمبادئها سيساعد في تحقيق أهدافها، وتتضح أهمية المبادئ في مجال حوكمة الشركات باعتبارها تمثل الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز ودعم الإدارة وكفاءة الأسواق المالية فضلاً عن استقرار الاقتصاد, وسوف نتطرق في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

- اسباب بروز حوكمة الشركات؛
- هيئات حوكمة الشركات؛
- التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة؛

المطلب الأول: اسباب بروز حوكمة الشركات

نتيجة اكتشاف في العقود القليلة الماضية العديد من الممارسات الخاطئة من قبل مدراء الشركات والتي أدت بحدوث كوارث لحقت بالشركات والمساهمين وجميع المتعاملين مع الشركات, وزيادة تدني ثقة المستثمرين, وقد تنبهت بعد ذلك الجهات الرقابية لهذه المشاكل التي حدثت, وحاولت جاهدة لوضع قوانين وأنظمة للحفاظ على الثقة وتنميتها بين المستثمرين عن طريق تنظيم العلاقات وتحسينها بين المستثمرين وإدارة الشركات, حيث أن من أسباب ظهور الحوكمة هو محاولة القضاء على المشاكل التي تتعرض لها الشركات أو التقليل منها, ووضع قوانين لتقوية روابط الثقة والمسؤولية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة مع الشركات من أجل توفير حماية أفضل للمستثمرين وتعيد الثقة على مستوى الأسواق المالية, ولعل من أهم هذه الأسباب

1. نظرية الوكالة:

تعتبر نظرية الوكالة امتداد واستمرارية مباشرة لنظرية حقوق الملكية, إذ تعتبر علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل التنظيمات والتي تربط المساهمين بالمسيرين, فهذا الفصل في الوظائف يؤدي إلى نشوء تكاليف وكالة ناتجة عن نزاع المصالح بين مالكين ومتخذي القرارات وتحت عدم تناظر المعلومات سيقود هؤلاء الإدارة وفق مصالحهم الخاصة.

1.1. تعريف نظرية الوكالة: يعتبر جنسن وماكلين (Jensen et Mekling) من الأوائل الذين تطرقوا لنظرية الوكالة فعرفوها على أنها: تعاقد بين عدة أطراف, فالمالك يوكل أطراف موكلين من أجل تنفيذ المهام, وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار, فهي إذا عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص يسمى الموكل أو المساهم شخصا أخر يسمى الوكيل أو المسير من أجل القيام بأعمال باسمه, بما يؤدي إلى تفويض جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل.

وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي, **و**تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل, فالهدف الرئيس لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل[1].

وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها[2]:

- يتميز كل من الموكل والوكيل بالرشد الاقتصادي, والتي تعتبر المحرك لتصرفاته وقراراته؛
- سيسعى الوكيل إلى تعظيم منفعته على حساب الموكل, وهو ما ينشأ نوع من تضارب المصالح بينهما؛
- عدم تماثل المعلومات بين الموكل والوكيل.

يتضح مما تقدم بان نظرية الوكالة تبحث في فهم أسباب تضارب المصالح ونتائجها، إذ تصف نظرية الوكالة الشركة كسلسلة عقود بين الأصيل والوكيل، يحرصون على مصالحهم دونما اعتبار مصالح الآخرين.

[1] بتول محمد نوري, علي خلف سلمان, حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, قسم المحاسبة, الجامعة المستنصرية العراق, بدون سنة نشر, ص ص 13 – 14.

[2] حسياني عبد الحميد, أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة الشركات, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 3, 2010 ص 22.

2.1.إسهامات نظرية الوكالة: تستند هذه النظرية على المساهمة في توسيع الرؤية التعاقدية للشركة, والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مسيري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة, لأنه من الطبيعي ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي سيقوم بها الطرف الأصلي شخصيا، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في المؤسسة بواسطة المسيرين, أما المسيرين فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم بأقل جهد ممكن ولوكان على حساب مصلحة المالكين, كما أنه عدم التأكد من أن المسير سيلتزم بالعقد الذي وقعه, مع المالك لأنه لا يوجد أي ضمان بأن الوكيل سيعمل على تحقيق مصالح الموكل أو تحقيق مصالح الموكل, كل هذه المشاكل المترتبة عن انفصال الملكية عن التسيير, تعرضت لها النظرية, كما تعرضت إلى دوافع المفاضلة في الاختيار بين الطرق المحاسبية وكيفية الافصاح عن المعلومات, وتعيين مراجع الحسابات[1].

3.1. مشاكل نظرية الوكالة: تعبر نظرية الوكالة عن العلاقة التعاقدية بين المالكين لرأس مال المشروع الاقتصادي والوكلاء أو المكلفين بتسيير المشروع, وتهدف نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه الأطراف بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين, ومن خلال هذه العلاقة تنشا العديد من المشاكل، والشكل التالي يوضح ذلك.

[1] محمد سفير, أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر 3, 2015 ص 04.

شكل رقم (03): مشاكل نظرية الوكالة

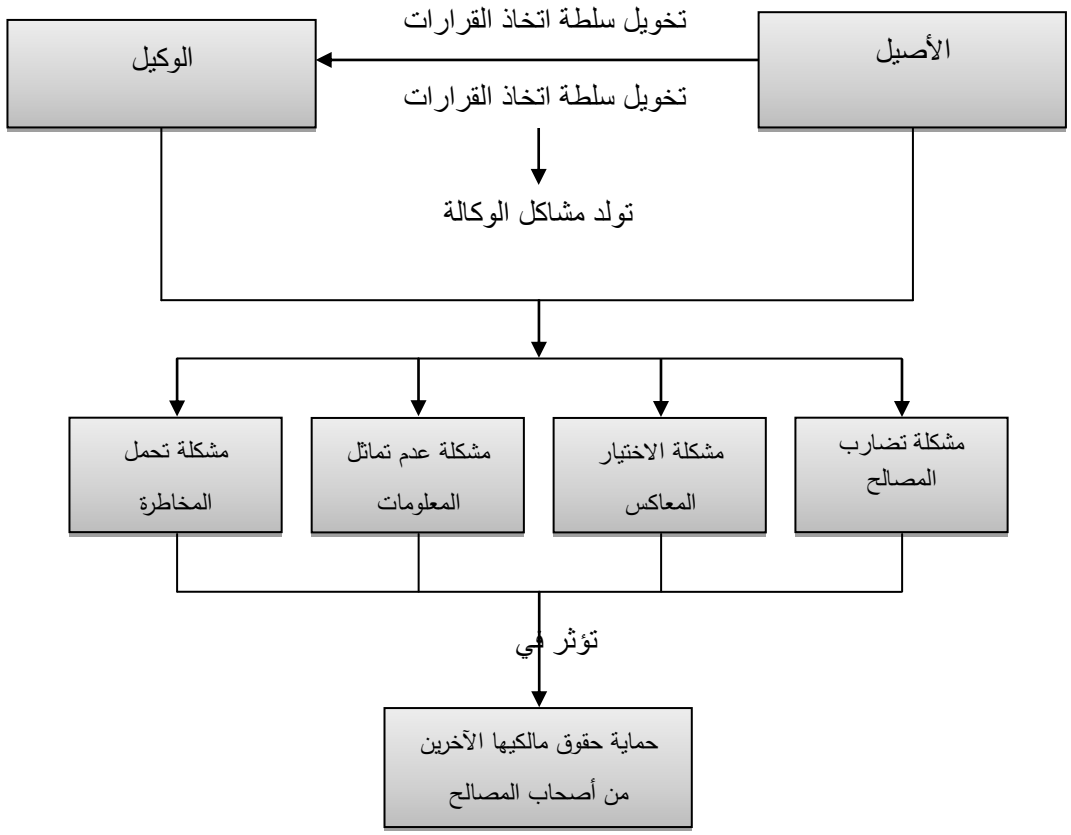

المصدر: بتول محمد نوري, علي خلف سلمان, حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المستنصرية العراق, بدون سنة نشر, ص 18.

من الشكل رقم 04 يتضح أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ عنها علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة لهذه العلاقة, سوف تنتج عنها مشاكل متعددة بسبب, ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل, كما أن عدم معرفة الأسلوب الذي من خلاله يتمكن الأصيل من متابعة تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة[1].

[1] بتول محمد نوري, علي خلف سلمان, حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المستنصرية العراق, بدون سنة نشر, ص 19.

2. نظرية أصحاب المصالح

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من أهم النظريات الحديثة والتي استطاعت منافسة وتكميل النظريات الاقتصادية الادارية كنظرية الوكالة التي وجهت لها عدة انتقادات, حيث كانت نظرية أصحاب المصالح كنظرية تعميمية لنظرية الوكالة, حيث أن الشركة مصممة بشكل رباط للعقود أي أنه هناك رباط يربط عدة جهات تخدم الشركة سواء كانوا اقتصاديين أو مسيرين, فعلى المجموعة المسيرة أن تلعب دور المسؤول المركزي في جلب الشركاء وحملة الأسهم وكل طرف قادر على دعم الشركة بالموارد الضرورية من أجل نجاح المشروع الاقتصادي.

إن الأبحاث المتعلقة بنظرية أصحاب المصالح عرفت تضارب العديد من الباحثين المختصين في نظريات حوكمة الشركات, إلا أن أهم عنصر يجمع آراء الباحثين في تعريف وتحديد أصحاب المصالح هو مدى قدرتهم في التأثير والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي[1].

3. العولمة

شهد أواخر القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتتالية والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية, حيث تحول الاقتصاد العالمي إلى قرية صغيرة متنافسة الاطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية, وبسبب هذا ظهر مفهوم جديد وهو مفهوم العولمة والذي لا يزال يثير جدلا واسع النطاق من حيث تحديده وآثاره وبعاده, وفي إطار تزايد الاعتماد المتبادل وتكوين الاسواق العالمية وتحركات الأسعار وفي حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال, وبناءا على ذلك انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية, وقد أدت عولمة رأس المال وسهولة حركته بين الدول وتدفقه من البلدان التي توجد بها وفرة مالية إلى البلدان الأكثر افتقارا إليها ضرورة الاتجاه نحو حماية رؤوس الأموال, لكن عملية جذب مصادر رأس المال تتسم بقدر كبير من التحديات, وقد أصبح المستثمرون ومن بينهم الشركات يوضحون انهم ليسوا على استعداد لتحمل نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي, وما يترتب عنها من تفضيل مصالح المسيرين للشركة على مصالح المستثمرين أي أصحاب رأس المال, وأصبحوا المستثمرين قبل الالتزام بأي مستوى من التمويل يطالبون بالأدلة والبراهين على ان الشركات تدار وفق اساليب إدارية سليمة, بهدف التقليل من إمكانية الفساد الإداري والمالي, كما أنهم يريدون ان يتم تحليل الاستثمارات الحالية والمحتملة وفقا لتقارير مالية تم إعدادها على أساس معايير ذات درجة عالية من الإفصاح والشفافية والوضوح والدقة[2].

[1] بلال قندوز, دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات, , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 3, 2014 ص 17.

[2] بلال قندوز, **مرجع سبق ذكره , ص 18.**

4.الفضائح المالية

يوجد العديد من الفضائح المالية التي أدت الى المطالبة بالاهتمام بمبادئ حوكمة الشركات, من أهمها نذكر ما يلي:

1.4. مأساة بنك بارنج: قام بنك بارنج سنة 1992 بتعيين شاب عمره 28 عاما, يدعى نيكولاس ليسون, ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات من مقر البنك في سنغافورة, قام هذا الشاب بنشاطه فاشتراء قدرا هائلا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكي الذي انخفضت قيمته 10% نتيجة الزلزال الذي وقع باليابان, وقد استمر المؤشر بالانخفاض مسببا المزيد من الخسائر, فتسبب البنك لمخاطر الإفلاس فضلا عن سمعته التي تأثرت, فلقد تمكن ليسون من إخفاء خسائره على رؤسائه التي أخذت في الزيادة حتى بلغت 59 بليون ين أي ما يعادل 610 مليون دولار أمريكي, ولو توفر مبدأ الإفصاح والشفافية وأحد مبادئ حوكمة الشركات قد توفرت لعمليات البنك, لما فلم تصل خسائر البنك لهذا الحد.

2.4. فضيحة شركة انرون: تعد فضيحة انهيار شركة انرون من فضائح العصر المهمة لما كان لها من تأثير رهيب, ليس على الولايات المتحدة فقط، بل على العالم بأسره, فمن جهة تعد شركة انرون Enron من اكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة، ومن جهة أخرى، لقد تسبب هذا الانهيار بخسائر قد يصعب حصرها في الوقت الحاضر، ناهيك عن العمال والموظفين الذين فقدوا أعمالهم, ورغم المأساة الكبيرة نتيجة الانهيار، إلا انه يعد درسا مهما جدا يحتم على الكثيرين دراسته والوقوف على أسبابه، ولا بد أن تقوم الجهات المتخصصة بإعادة حساباتها. ومن أهم هذه الجهات:

- جميع الحكومات وبالأخص الولايات المتحدة؛
- لجان وضع المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق؛
- الشركات بشتى أشكالها وأنواعها؛
- المحاسبين والمدققين؛
- أصحاب الشركات والدائنين؛
- القوانين والتشريعات المتعلقة بالشركات وأسواق المال.

المطلب الثاني: هيئات حوكمة الشركات

إن جميع الأطراف المعنية بإدارة الشركات لديها مصلحة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة في الأداء الفعلي للشركة, لكن الأساليب المستخدمة في إدارة شؤون الشركات من الأسباب التي كانت وراء الأزمات المالية وانهيار الشركات فقد كان الشخص غير الموجه إلى المكان المناسب يقع في قلب الأزمات الأخيرة التي تعرضت لها الشركات فالموظفون

والمدراء العاملون فيها كانوا قد منحوا ثقتهم إلى أشخاص غير مؤتمنين على واجباتهم داخل الشركات تجاه حملة الأسهم وإطاعة القوانين هذا من جهة ومن جهة أخرى كشفت بعض الإحصائيات المعدة في هذا المجال عن أن المدراء في الشركات المعنية لا يمتلكون الأهلية الكافية لممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم المهنية, وأنهم متواجدون في مناصبهم تلك بسبب تعيينهم بالطرق المعروفة, فالأزمة في حقيقتها أزمة ثقة في قادة كبرى الشركات العالمية, وتعد الشفافية ونشر المعلومات المالية وغير المالية من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الثقة, إضافتا إلى انعدام النزاهة وكفاءة الإدارة وضعف الرقابة والمشاكل الناشئة عن تقلبات الأسواق المالية.

ولموجهة هذه الأزمات والإحاطة منها تم تحديد أربع أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتعد هي العمود الفقري لها, حيث تنظم القوانين والقرارات بشكل دقيق وتحدد العلاقة بين الأطراف المعنية في الشركة وهي: المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة، أصحاب المصالح.

1. المساهمين

هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم, لأن عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطه الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة, ويجب أن يكون المساهمون مراقبين فاعلين للشركة التي يملكون أسهم فيها وأكثر يقظة لحماية استثماراتهم فهذه نقودهم ومدخراتهم, وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل بيئة حوكمة ضعيفة قد تؤدي إلى حرمان المساهمين على السيطرة للمحافظة على ممتلكاتهم, ولذلك فإن إصلاحات الحوكمة الهامة يجب القيام بها لحماية حقوق مساهمي الأقلية قبل قيام المساهمين المؤسسيين بتفويض السيطرة وتنويع ثروتهم[1].

والمساهمون لهم الحق في تعبير عن أرائيهم في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم, ولهم حق التصويت التي تمنحهم إياه أسهمهم وحضور الاجتماعات السنوية وبدون شك اعتبارهم فاعلين, لأنه يمكن تحقيق أهداف المساهمين والشركة من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة[2].

2. مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة في كثير من الأحيان دورا رئيسيا في إدارة الشركات, فتقع على عاتقهم مسؤولية الموافقة على استراتيجية المنظمة, واختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ودفع أجور كبار

[1] طارق عبد العال حماد, حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2009, ص ص 423. 424.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام, مرجع سابق, ص 26.

المديرين التنفيذيين, ورسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم, ولكي يتسنى لمجلس الإدارة القيام بمسؤوليته بصورة فعالة يتعين أن تتوفر له درجة من الاستقلالية.

وقد بينت مبادئ الحوكمة بأن أعضاء مجلس الإدارة لهم نوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما[1]:

1.2. واجب العناية اللازمة: حيث يتولى مجلس الإدارة إلى جانب دوره في توجيه استراتيجية الشركة, المسؤولية الإدارية في متابعة أداء المديرين وتحقيق عائد مناسب للمساهمين, ويتطلب أن يكون مجلس الإدارة يعمل بجهد واجتهاد من أجل تحقيق مصلحة المساهمين وأن يكون يقظا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرار، وأن تتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة.

2.2. واجب الإخلاص في العمل: ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين, والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح, ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت علاوة على منع تعارض المصالح ومعاملة المساهمين على أساس متساوي والالتزام بالقوانين السارية بما في ذلك قوانين الضرائب والمنافسة والعمل والبيئة وتكافؤ الفرص والصحة والسلامة المهنية.

3. الإدارة

تؤدي الإدارة دورا هاما في توجيه الجهود الجماعية على اختلاف مستويات تجمعها وعلى اختلاف أنواعها، فكلما ضم عدة أفراد جهودهم إلى بعضها البعض للوصول إلى هدف معين تظهر أهمية الإدارة

وهي صانعة التقدم الاجتماعي ويعتمد عليها في تحقيق الرفاهية الإنسانية ووسيلة في توجيه شؤون الحكم من اجل تحقيق الأهداف, وتعتبر الإدارة هي الجهة المسؤولة في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بالأداء الفعال إلى مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها عن الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين[2].

والإدارة هي حلقة وصل بين مجلس الإدارة والأطراف الأخرى المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ وتحقيق أهداف ورغبات المساهمين ومجلس الإدارة, ولكي يتم التأكد من قيامهم بواجباتهم، يتحتم على مجلس الإدارة متابعة أدائهم ومقارنة الأداء المحقق مقابل الأهداف الموضوعة وعمل الخطط البديلة اللازمة.

[1] نفس المرجع, ص 27.

[2] أشرف درويش أبوموسرى, حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2008, ص 23

4. أصحاب المصالح

وهم مجموعة الأطراف التي لها مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون هذه المصالح متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان. فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على تسديد ديونها في حين يهتم العمال والموظفين على قدرة الشركة على الاستمرار[1].

وهذه الأطراف مهمة في الشركة، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم السلع والخدمات، وبدنوهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الاستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الأطراف الممولة للشركة هي التي تمنح تسهيلات ائتمانية للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهي الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططاً التمويل مما يؤثر سلباً على التخطيط المستقبلي للشركة.

والشكل الموالي يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات:

الشكل رقم (04): الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

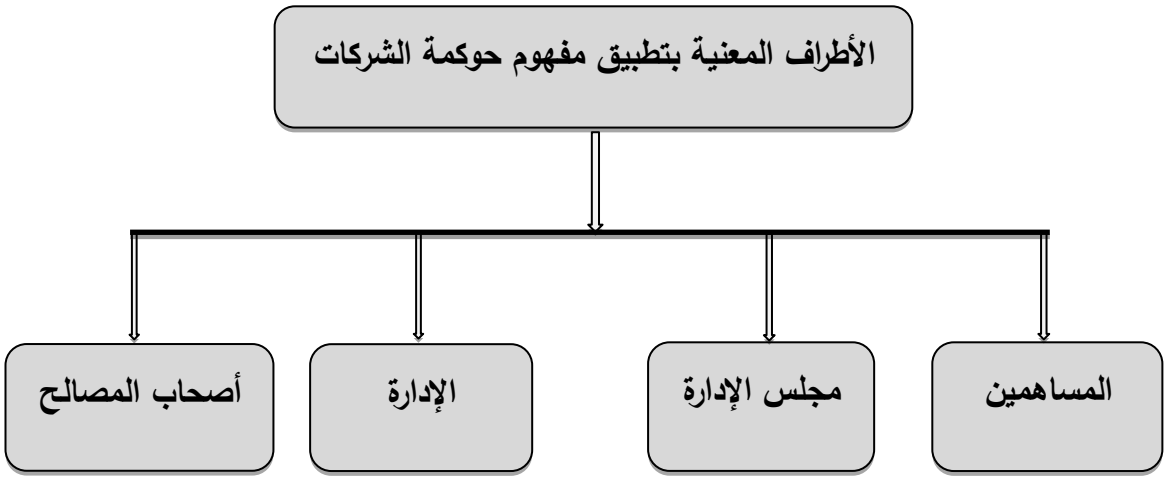

المصدر: محمد مصطفي سليمان, حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2006, ص 17.

[1] جوادي محمد رمزي, اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012, ص 4.

المطلب الثالث: التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من طرف مجلس الإدارة

بعد الأزمات المالية التي شهدتها الشركات، أصبح السؤال المطروح: كيف تستطيع هذه الأخيرة حماية نفسها من حالات فشل مشابهة في المستقبل؟ وقد برزت الحاجة إلى إفصاح وشفافية أفضل كأحد الحلول المهمة لتقليص فرص تكرار الأزمات و تجنب المخاطر، خاصةً فيما يتعلق بالمكافآت و اختيار وعزل المديرين والمسئولين عن الإدارة العليا، والكيفية التي تتمكن عن طريقها مجالس الإدارة من تحسين ممارسات حوكمة الشركات التي تتبعها وعلى مجالس الإدارة أن يتول اهتمامًا أكبر بالخطوط الإرشادية لحوكمة الشركات التي يطبقها لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين, حيث يرى بعض المختصين بدراسة شؤون مجالس الإدارات أن مجلس الإدارة ليس له علاقة بالفرد وفكره وموهبته وجدارته وأهليته وخبرته، بل بمجموعة من الأفراد أو الأشخاص ممن يتم اختيارهم كمجموعة من المساهمين كوكلاء عنهم ومؤتمنين بتمثيلهم في إدارة شؤون الشركة من منطلق الحفاظ على استثماراتهم المالية وتطويرها أو زيادتها مع مرور الوقت, وأن يتصرف مجلس الإدارة بحسن نية وبإيمان صادق بأن تصرفاتهم وأفعالهم تصب في مصلحة الشركة والمساهمين, ونظرا بأن أعضاء مجلس الإدارة يفترض بهم أن يمثلوا مصالح المساهمين, وبالتالي على هؤلاء الأعضاء واجب ائتماني بأداء الأنشطة في سبيل تحسين ربحية الشركة وقيمة أسهمها, وكذلك واجب التعامل الأمين والعادل والإشراف ووضع قواعد إخلافيه ويتأكدوا من الإفصاح وأن يقدموا مصالح المساهمين على مصالحهم الفردية[1].

لكنه لا يوجد هناك نظام بعينه وحيد للحوكمة الجيدة للشركات يمكن تطبيقه في الدول وعلى كافة الشركات, إذ أن ممارسة الحوكمة تختلف بين الشركات تبعا لاختلاف الظروف وقوانين الشركات والأوراق المالية وقواعد قيد الشركات بالبورصة، والمعايير المحاسبية التي تطبق على الشركات المقيدة بالبورصة وغيرها من القوانين التي تمتاز بها كل بلد, لأنه من الضروري ممارسة الشركات للحوكمة بشكل جيد لنجاح واستمرارها على المدى الطويل, ولذألك يجب أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالقيام بالتدريب الكافي للقائمين على إدارة الشركة على مبادئ الحوكمة وتطبيقها ولا يقتصر حدود المعرفة على مجلس الإدارة فقط, ومن أهم الضمانات التي يسعى إليها المستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح وجود قدر كافي من الإفصاح والشفافية وهذا يتوفر بوجود مجالس إدارة بالشركات لها القدرة على إدارتها والإشراف عليها بكفاءة وفعالية, ولقد وصلت الكثير من الإرشادات لمساعدة مجلس الإدارة على تطبيق وممارسة الحوكمة بشكل جيد وأخذت الشركات بوضع إرشادات خاصة بها, وعلى سبيل المثال وضعت شركة جنرال موتورز إرشادات خاصة بمجلس الإدارة تتعلق باستخدام نظام حوكمة الشركات وممارسته بشكل جيد وقد وضعت الشركة ما يقارب من خمسة وعشرون إرشادا خاصا بها.

[1] طارق عبد العال حماد, مرجع سابق, ص ص 216 . 217.

ولقد وضع الاتحاد الدولي لمديري الشركات عشرة وصايا لمساعدة مجلس الإدارة على ممارسة حوكمة الشركات وهي[1]:

1. يجب التفكير باستغلال خبرات أشخاص خارجين مستقلين*, لملء الفجوات في الخبرة ولتأكيد وضمان إشراف أكثر استقلالا, على اتخاذ القرارات في مجلس الإدارة.
2. التفكير الجدي في جميع مراحل تطور الشركة بإنشاء لجنة دائمة للمراجعة، أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات، أو كلتا اللجنتين معا.
3. الضرورة الملحة للموازنة ما بين التركيز على التخطيط الاستراتيجي والإشراف على النواحي الرئيسية في الشركة على سبيل المثال إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية.
4. وضع آليات التي يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة، والتأكيد الفعلي من حصول المجلس عليها.
5. عند الرغبة في البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة, يجب السعي إلى ضم مرشحين من ذوي النزاهة والخبرة في الصناعة والاتصالات.
6. وضع إرشادات للعمل في مجلس الإدارة, مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجالس.
7. زيادة درجة أداء مجلس الإدارة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات المجدية والوقت المخصص لإعدادها.
8. التركيز على المعلومات الخاصة بالشركة وفي نفس الوقت التركيز على هياكل وآليات عمل مجلس الإدارة.
9. يجب تحديد مستوى معين كحد ادنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من اسهم الشركات وذلك بهدف تحقيق اكبر قدر من التوافق بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها.
10. عند اتباع الوصايا السابقة يجب اخذ الحيطة من الحساسية التي تتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحلول الأفضل ملائمة لمرحلة الحياة التي بلغتها الشركة.

يجب على مجلس إدارة الشركات إتباع هذه الوصايا والعمل بها لتحسين صورة الحوكمة الجيدة في الشركة وحتى يستطيع المجلس إعداد التقارير الدقيقة، وأحكام الرقابة الداخلية، وتخفيف شدة المخاطر، وضمان الالتزام بالقوانين، وتعزيز الثقة في التقارير المالية أو غير المالية على حد سواء, وعلى قادة الشركة تعزيز التمسك بمحاسن الأخلاق والالتزام بها, لأن

[1] صالح بن إبراهيم الشعلان, مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي, رسالة ماجستير, كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة, المملكة العربية السعودية, 2008, ص ص 65. 66.

* غير مساهمين في الشركة

مجلس الإدارة هو الجهة الأولى المخولة بصنع القرار في الشركة بالنيابة عن المساهمين, ويتحمل أعضاء المجلس بصورة فردية ومشتركة مسؤولية الإيفاء بالتزاماتهم وواجباتهم, كما يتحمل المجلس على نحو مشترك مسؤولية نجاح الشركة على المدى البعيد, حيث اصبح لمجالس الإدارة في الشركات دورًا حاسمًا في تعزيز الحوكمة الفاعلة، كونها تتحمل المسؤولية النهائية عن نظم الرقابة الداخلية في شركاتها، ويلعب التدقيق الداخلي دورًا أساسيا في مساعدة تلك المجالس على القيام بمهمات الحوكمة, ولهذا يبذل مجمع المدققين الداخليين الأمريكي جهدًا كبيرًا في توجيه أعضاءه ليكونوا متخصصين في أصول حوكمة الشركات وتحسين وتقوية أخلاقيات العمل وسلامة المنظمة.

ونستخلص مما سبق أن دور مجلس الإدارة هو من أهم الأدوار في تطبيق حوكمة الشركات لما يتمتع به من وظائف إشراقية ورقابية ومنها[1]:

- قدرة الإدارة على التفكير الاستراتيجي وصياغة الخطط والأهداف وقدرتها على تعديلها بمرونة تامة أكثر من جهة أخرى.
- معرفة الإدارة وخبرتها في نشاط الشركة خاصة وأن جميع المعلومات عن الشركة تصل إلى الإدارة بشكل تام.

قدرتها على فرض القرارات وتقديم النصح للإدارة التنفيذية نحو المواضيع الهامة.

خلاصة الفصل :

ظهرت حوكمة الشركات نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة، ومجموعة الأزمات التي مست أغلب الشركات الأمريكية المقيدة، حيث ساهمت هذه العوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي تضمن الاستغلال الأمثل لموارد الشركة، وتحقيق أهداف أصحاب المصالح خاصة المساهمين ، حيث تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكبر، كما بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات.

[1] محمد جميل حبوش, مرجع سابق, ص ص 86 . 87.

الفصل الثاني

الإطار النظري لتطبيق المعايير المحاسبي

مقدمة الفصل :

تمثل القوائم المالية ترجمة لمكونات أي مؤسسة مالية حيث تعرض أصولها و خصومها، إيراداتها و مصروفاتها أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة المؤسسة من خلال استعراض تلك الأصول و الخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة و قدرتها على مواصلة عملها. حيث تشخص مركزها المالي بين المؤسسات ، و ذلك كنتيجة لنشاطها من ربح أو خسارة.

المبحث الأول : ماهية القوائم المالية

تعكس القوائم المالية الوضع المالي لأي مؤسسة اقتصادية التي يتوصل من خلالها تقييم و تشخيص المركز المالي للمؤسسة و عليه سنتطرق إلى تعريف القوائم المالية و ذكر خصائصها و أهدافها و أهميتها.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

❖ تعرف القوائم المالية بأنها" مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها الشركات المساهمة مرتبة في جداول، تعد وفق مواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم، والمبادئ المحاسبية، وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة [1] " .

❖ وتعرف كذلك بأنها" مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة[2]. "

❖ القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة، التي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.

❖ تعتبر القوائم المالية تلك المحرجات التي تنتج عن العملية المحاسبية و تتمثل هذه المخرجات في مجموعة من التقارير تسمى القوائم المالية.

❖ إن القوائم المالية تهدف إلى تحديد النتيجة النهائية لنشاط المنشأة من ربح أو خسارة و بالتالي تساهم في معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

❖ هي مجموعة من القوائم تعد استناد إلى مفهوم الفترة المالية الدورية لتحقيق أهداف معينة . وتتمثل هذه القوائم المخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي يتم اتخاذها من قبل المستخدمين كأساس لقراراتهم .

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية

هذه الخصائص تجعل القوائم المالية مفيدة للمستفيدين،وهي:

1-**القابلية للفهم** :القابلية للفهم متعلقة بالمعلومات الصادرة في القوائم المالية والتي يجب أن تكون مفهومة من طرف المستخدمين، حيث من المفروض أن يكون لديهم حد أدنى و معقول من المعرفة بالنشاطات الاقتصادية الأعمال التجارية و المحاسبية، و أن يكون لديهم الاستعداد لبذل الجهد الكافي و الاجتهاد لدراسة هذه المعلومات المالية.

[1] أحمد مخلوف، **دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي**، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة الجزائر ،.13-15 أكتوبر 2009 .

[2] لزعر محمد سامي،**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة المالية، جامعة قسنطينة، 2012، ص 35.

2- **الملائمة** :يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة و ذات صلة باتخاذ القرار من طرف مستخدمي القوائم المالية،وحتى تكتسب هذه المعلومات صفة الملاءمة يجب أن تكون مؤثرة على عملية اتخاذ القرار،حيث تساعد المستخدمين على تقييم الماضي والحاضر و التنبؤ بالمستقبل أو تأكيد أو تصحيح عمليات التقييم السابقة.

3-الموثوقية :حتى تكتسب المعلومات المالية صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء و الانحياز ويمكن الاعتماد عليها من طرف مستخدمي القوائم المالية، وحسب الإطار المفاهيمي حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية [1]:

3-1-التمثيل الصادق :حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية ولأحداث الأخرى في المؤسسة و عن وضعيتها المالية وتغيراتها و كذا الأداء المالي لها، وتأتي هذه الصورة الصادقة من خلال تطبيق واحترام المبادئ و الفرضيات الأساسية في المحاسبة و إعداد القوائم المالية.

3-2-تسبيق المضمون على الشكل : حتى تمثل المعلومات المالية بصدق العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد عرضت و تم المحاسبة عنها طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني فقط، وهذا لأن جوهر العمليات المالية غير متوافق دائما مع الشكل القانوني لتلك العمليات، فعلى سبيل المثال عند وجود عقد تأجير تمويلي،يقوم المستأجر بتسجيل وإظهار الأصل في سجلاته و قوائمه المالية بالرغم من أن الملكية القانونية هي بيد المؤجر، وهذان ظرا لانتقال مخاطر و منافع الملكية إلى المستأجر.

3 -3-الحياد :تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد و عرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو تحقيق غرض أو هدف محدد و إنما للاستخدام العام و دون تحيز، على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات محاسبية عن دائرة الضرائب لخدمة مصالح المؤسسة وتحيزا لها،كما لا يجب استخدام معالجات محاسبية تضخم الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة و تحسين تقييم الأداء.

3-4-الحيطة والحذر :تعني هذه الخاصية التقدير المعقول للأحداث و العمليات في ظل ظروف عدم التأكد ،لتجنب تحويل أثر هذه الظروف إلى المستقبل و بالتالي احتمال تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث يجب أن لا نرفع من تقييم الأصول و المداخيل ولا نخفف في تقييم الخصوم و التكاليف، وهذا لتجنب إنشاء مؤونات ضخمة و غير ضرورية.

[1] محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 08.

3-5-الشمولية :يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة، حيث أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و بالتالي تصبح غير موثوقة و غير ملائمة[1].

4-القابلية للمقارنة :يجب أن تكون المعلومات المعروضة في القوائم المالية قابلة للمقارنة من مؤسسة لأخرى وداخل المؤسسة نفسها من فترة زمنية لأخرى قابلية المقارنة في المكان و الزمان، وتقتضي هذه العملية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، حيث يستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار و التمويل و تتبع الأداء المالي للمؤسسة.

5-اتساق الأساليب المحاسبية :يجب أن تكون الأساليب المحاسبية المتبعة داخل المؤسسة ثابتة من سنة مالية لأخرى فيما يتعلق بتقييم عناصر القوائم المالية و عرض المعلومات المحاسبية، وهذا لضمان قابلية المقارنة من فترة لأخرى، حيث كل إقصاء لهذا المبدأ لا يمكن تبريره إلا إذا كان الهدف منه البحث عن إعطاء معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم، و يجب ذكره في الملحق التفسيري.

6-الأهمية النسبية :القوائم المالية تعرض كل المعلومات الهامة أي كل المعلومات التي لها تأثير على الحكم الذي يصدره مستخدمو هذه القوائم بشأن المؤسسة، حيث يكون التسجيل المحاسبي على حسب أهمية العملية و المبالغ المتعلقة بها[2].

7 – القيود على الملائمة والموثوقية:

7-1-التوقيت المناسب :إذا حدث أي تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير معلومات موثوقة، فلكي تعرض المعلومات في الوقت المناسب يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية معروفة، وهذا ما يضعف الموثوقية، وبالمقابل اذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأمور إن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار، لذلك عند محاولة تحقيق التوازن بين الملاءمة ا ولموثوقية، فإن الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

7-2-الموازنة بين الخصائص النوعية :في الحياة العملية غالبا ما تكون الموازنة أو المبادلة بين الخصائص النوعية ضرورية،وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين هذه الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية [3].

[1] Systéme Comptable Financier, Institute specialisé en Gestion et Finance-INTER, Paris, p14. France,2008,

[2] J.F.Robert,H,Puteaux,F,Méchechin, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, France,2004, p22

[3] طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول،، الدار الجامعية، مصر، ،2003ص 83.

المطلب الثالث :أهداف و أهمية القوائم المالية

أولا:أهمية القوائم المالية :

تعد القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن الشركة ،إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية، وتعد القوائم المالية حجز الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات ،وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في الأصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها.

لذا فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية ،ويخضع إعدادها « دهمش » يقول [2] لمبادئ ومعايير محاسبية تحدد البيانات المالية التي يجب أن تشملها هذه القوائم وتحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها.

ثانيا: أهداف القوائم المالية: .

تسمح القوائم المالية بضمان شفافية الوحدة من خلال تقديم معلومة كاملة تلبي الاحتياجات فيما يخص أخذ القرار وتحضر هذه القوائم خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بانجاز المقارنات وتثمين تطور الوحدة.

تتضمن الاهداف العامة للقوائم المالية كما وردت في القائمة رقم (4) الصادرة عن مجلس مبادئ المحاسبة APB« accounting principal board »المنبثق عن مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكيين « accounting the american institue of certified public »ما يلي:

1-تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمشروع لتحقيق:

- ✓ القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمشروع.
- ✓ بيان مصادر تمويل المشروع واستثماراته.
- ✓ تقييم قدرة المشروع على مواجهة الالتزامات.
- ✓ بيان اسس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو

2-تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المحققة من الانشطة المباشرة من اجل تحقيق تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين واظهار قوة عمليات المشروع في سداد التزامات الدائنين والموردين.....الخ.

3-تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الارباح المحتملة للمؤسسة.

4-الافصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية.

يجب أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين والمستخدمين الاخرين لاتخاذ قرارات الاستثمارات والاقتراض والقرارت الرشيدة، والمعلومات يجب أن تكون للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الاقتصادية للمؤسسة وعلى استعداد لدراسة هذه المعلومات باهتمام.

لا بد أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة، حيث يستخدم المستثمرون والمقرضون المعلومات التاريخية لتقدير وتوقع الأداء المستقبلي، ويتم ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بمقاييس الأرباح ومكوناتها.

كذلك تزويد المعلومات لتقدير مدى مسؤولية الادارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك، كذا المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.

تختلف القوائم المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية، وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وتتأثر أيضا القوائم المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين من المعلومات المالية المساعدة في اتخاذ قرارات المؤسسة[1] .

مقومات القوائم المالية والعوامل المؤثرة فيها

تشتمل هذه المقومات على ثبات العرض، وعلى البنود الجوهرية والتجميع، وعلى المقاصة بين البنود، وعلى المعلومات المقارنة، وفيما يلى نبذة مختصرة عن كل منها:

1-ثبات العرض:

يتمثل العرض فى شكل القائمة المالية، كما يتمثل فى تبويب وترتيب البيانات فيها، وأيا ما كان شكل القائمة فالهدف من هذا الشكل هو سهولة توصيل المعلومات إلى المنتفعين بها، ولما كان أغلب هؤلاء المنتفعين لا تتوافر لهم الثقافة المحاسبية التى تمكنهم من استيعاب الشكل التقليدى للقوائم المالية فإن المعايير المحاسبية وإن لم نلزم المنشآت المالية بشكل محدد إلا أنها تفضل شكل الجداول التى تعرض البيانات فيها بشكل رأسى متضمنة عمليات الإضافة والطرح فى علاقة البنود ببعضها داخل القائمة .

وهذا ما يتضح من النماذج المرفقة بمعيار المحاسبة على عمليات التأمين التجارى مثلا .أما من حيث تبويب وترتيب البنود داخل القائمة فيجب الاستمرار فى طريقة العرض من فترة إلى أخرى تالية لها فيما عدا حالات معينة مثل:

[1] حواس صالح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، اطروحة دكتراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2008 ، ص** 177-179

- إذا تبين وجود تغير مهم فى طبيعة بع العمليات، أو إذا اتضح من المراجعة أن التغير سيكون أكثر فائدة فيما يتعلق بعرض الأحداث والعمليات المالية.
- إذا كانت بع التوجيهات المحاسبية أو تفسيراتها تقضى بذلك ، حيث يسمح بالتغيير استجابة لهذه المتطلبات.
- إذا كان من المحتمل أن الهيكل المعدل سيستمر وأن المنفعة من العرض والإفصاح البديل واضحة.

2-البنود الجوهرية والتجميع:

يجب عرض كل بند جوهرى بشكل منفصل فى القوائم المالية، أما البنود غير الجوهرية فيتم تجميعها مع البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة لها إذا لم توجد حاجة لعرضها فى شكل منفصل، وتتمثل المرحلة النهائية لعملية التجميع والتبويب فى عرض بيانات مختصرة ومبوبة تشكل بنودا إما فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات المتممة، وهناك بنود قد لا تكون جوهرية بشكل كاف لعرضها بشكل منفصل فى صلب القوائم المالية، ورغم ذلك فإنها قد تكون مهمة بشكل كاف لعرضها بشكل منفصل فى الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.

وعند تقرير ما إذا كان أحد البنود أو مجموعة من البنود جوهرية أم لا، فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معا فالبنود التى تختلف في طبيعتها أو عملها يتم عرضها بشكل منفصل.

1-المقاصة:

تقلل المقاصة بين الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والمصروفات من قدرة المستخدمين على فهم العمليات التي يتم القيام بها، كما تقلل من تقييم القدرة على تحصيل التدفقات النقدية، لذلك يجب عدم إجراء المقاصة إلا فى الحالات التى تكون فيها المقاصة مطلوبة أو مسموحا بها.

وعلى سبيل المثال، يتم تقديم التقارير عن الأصول مخصوما منها مخصصات التقييم، كما يتم التقرير عن المبيعات مخصوما منها أية مسموحات تجارية، أو خصم على الكمية تسمح به المنشأة، وهناك عمليات عرضية تتم أثناء أداء النشاط المعتاد .ويتم عرض نتائج هذه العمليات بعد خصم أى مصروفات متعلقة بها مثل استبعاد مصاريف بيع الأصول غير المتداولة من عوائد بيعها، إضافة إلى ما سبق يتم تقديم التقارير عن الأرباح والخسائر الناجمة عن الصرف الأجنبى والأوراق المالية المحتفظ بها لأجل المتاجرة على أساس الصافى، مع ملاحظة إذا كان حجم هذه الأرباح أو الخسائر كبيرا، أو أن طبيعتها تتطلب إفصاحا مستقلا كما فى حالة الأخطاء أو التغييرات فى السياسات المحاسبية فإنه يتم تقديم التقارير عنها بشكل منفصل.

وهكذا نجد أن إجراء المقاصة بين الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والمصروفات يتم فقط عندما:

- ✓ يوجد معيار أو مبدأ محاسبى يسمح بذلك أو يتطلب ذلك.

- ✓ إذا كانت النتائج الناجمة عن تلك العمليات ليست جوهرية.

4-المعلومات المقارنة:

يلزم الإفصاح عن المعلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة فيما يتعلق بكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، وذلك عندما تكون لازمة لفهم القوائم المالية عن الفترة الحالية .وفى بع الحالات تكون معلومات الفترات السابقة مناسبة في الفترة الحالية، ففيما يتعلق بنزاع قانوني – مثلا – لم تكن نتيجته مؤكدة حتى تاريخ آخر ميزانية تم تقديمها ولم يتم حله بعد فإنه يتم الإفصاح عن تفاصيله فى الفترة الحالية حتى يستفيد مستخدمو القوائم المالية من المعلومات التي تبين الشك فى نتائج الأحداث حتى تاريخ آخر ميزانية والخطوات التى اتخذت خلال هذه الفترة لإزالة هذا الشك.

وإذا حدث تعديل فى طريقة العرض أو التبويب فإنه يترتب عليه ضرورة إعادة تصنيف المبالغ المقارنة ما لم يكن هذا الإجراء غير عملي، إلا أنه ينبغي الإفصاح عن سبب التعديل وطبيعته، والإفصاح أيضا عن سبب عدم إعادة التصنيف فى الأرقام المقارنة، وعن طبيعة التغييرات التى كانت ستحدث لو أنه تم إعادة التصنيف فعلى سبيل المثال قد تكون المعلومات عن الفترة أو الفترات السابقة تم تجميعها بطريقة لا تسمح بإعادة التصنيف أو يكون قد حدث تغيير فى السياسات المحاسبية التى تطبق بأثر رجعى، في مثل هذه الأحوال لابد من عمل التسويات المطلوبة للمعلومات المقارنة، أو الإفصاح عن سبب عدم إمكانية عمل مثل هذه التسويات.

المبحث الثاني : ما هية معايير المحاسبة الدولية.

إن المبادئ المحاسبية التي هي نتاج فكر محاسبي متأثر بالبيئة المتواجد فيها، أدى إل ظهور سياسات محاسبية متباينة و متناقضة أحيانا (الطرق المختلفة للاهتلاك، الطرق المختلفة لتقييم المخزون، رسملة بعض التكاليف،....) أدى إلى تباين القوائم المالية، و انطلاقا من هذا القصور بدا منذ أوائل القرن العشرين التفكير في إنشاء معايير محاسبية دولية.

المطلب الأول : مفهوم معايير المحاسبة الدولية.

عرفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها: "قواعدإرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمةأو الاجتهاد أبدا، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولةقبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروفالمتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمقالمسؤولية المهنية.

· كما يمكن تعريف المعايير المحاسبية بأنها:"مقاييس أو نماذج أو مبادئ أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات.

وبذلك فهي تختلف عن الإجراءات، فالأولى لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. فمن معايير التدقيق مثلا قيام المدقق بجمع وتقويم أدلة الإثبات تمهيدا لإبداء رأيه بالقوائم المالية، ومن الإجراءات التنفيذية لهذا المعيار إرسال مصادقات إيجابية أو سلبية للمدينين لتقويم قابلية تحصيل الديون. كما يمثل الإفصاح العادل أحد معايير المحاسبة، لكن الإجراء التنفيذي هو كتابة ملاحظة على متن الميزانية حول الدعاوى المرفوعة ضد الشركة ولم يصدر فيها حكم حتى الآن.

– الشكل التقليدي: إن الدارس لمعايير المحاسبة الدولية يتضح له أن المعيار المحاسبي غالبا ما يتضمن الفقرات الرئيسية التالية:

- مقدمة المعيار.
- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
- شرح المعيار.
- موضوع المعيار.
- الإفصاح.

المطلب الثاني : أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية.

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعاييرالمحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:

تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمالالدولية.

* تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.

* تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلالالفترات السابقة واحتمال تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.

* الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتمالاسترشاد بها في العمليات التجارية.

* مشكل العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالموالشركات الدولية.

* ظهور المنظمات المحاسبيةوالدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية، و الحاجة إلى معايير محاسبية موحدة دوليا.

المطلب الثالث : أهداف معايير المحاسبة الدولية.

من الطبيعي أن تكون هناك دوافع موضوعية للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي، و من بين أهم الأهداف و الدوافع لوضع معايير المحاسبة الدولية مايلي :

إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.

العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة للدولية منها الوقت و المال الذي يبذل حاليا في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات و المبادئ المحاسبية و التي غالبا ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.

تسهل العمليات الدولية و التسعير، و كذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، و تجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصا بعد زيادة و نمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، و كذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية و تدفق الاستثمارات.

تسهل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة

أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.
كما أن هذه المعايير تهدف إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني و تشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها والإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية

تعتبر القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وإن التوسع في النطاق ومضمون الإفصاح اعتمادا على معايير خاصة جعله مستبعد على المبادى المحاسبية المتعارف عليها فضلا عن ذلك أصبح الإفصاح المحاسي يشكل أحد المحاور الأساسية الي تحكم الاتجاهات المعاصرة للتنظيم المحاسبي

المطلب الاول:القوائم المالية الواجب الافصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها يشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي :"[1]

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية .

1. قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أعما حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أما ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة

[1]-غسان فلاح،المطارنة خنفر مؤيد راضي،تحليل القوائم المالية النظري و التطبيقي،دار الميسر للنشر ،توزيع و الطباعة،عمان الاردن،ط1 سنة 2006، ص28.

الحسابات الإسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب. ويمكن تعريف الميزانية من الزاوية الاقتصادية على أنها توازن لأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.[1]

2 . قائمة الدخل:

هي قائمة المكاسب . كما يطلق عليها البعض أحيانا. التي تعبر عن مدى خاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد رحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة."

3. قائمة التغير في حقوق الملكية:

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4. قائمة التدفقات النقدية:

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعايير رقم (7) .

المطلب الثاني: : الإفصاح في ظل المعايير المحاسبة الدولية.

لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوبة (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متمم لها)... ومن أهم معايير المحاسبة الدولية

[1]-نفس المرجع ،ص 28.

التي تناولت الإفصاح اتحاسي ما يلي : معيار المحاسبة الدولية رقم (1) – عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24) – الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة، المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية :[1]

* يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية.

أ. الممتلكات والتجهيزات والمعدات.

ب – الموجودات غير الملموسة.

ج. الموجودات المالية. د. الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية. هـ . المخزون.

و. الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى. ز. النقد والنقد المعادل. ح. الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى. ط. المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 – ضرائب الدخل. ى - المخصصات -

ك. المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة.

ل. حصة الأقلية.

م. رأس المال الصادر والاحتياطيات.

– يجب عرض البنود والعناوين والمجاميع الفرعية في صلب الميزانية العمومية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة. . هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود. – إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة يشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي : "

أ. طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة.

ب – عمل البنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية و المخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية والنقدية المعادلة.

[1]–مجدي احمد الجعبري ،الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية،دراسة ميدانية على الشركة السعودية،شركة مساهمة سعودية،رسالة ماجستير ،2010،ص12.

ج. مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أنها متداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا.

– في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16، ويوحي استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه لذلك جب عرضها كبنود مستقلة.

المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية العمومية أو في الملحقات.

– يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية العمومية أو في إيضاحات الميزانية العمومية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة، ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

– يعتمد التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة.

– يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات:"

1. بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم:

– عدد الأسهم المصرح بها.

– عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.

– القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

– مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية وقاية السنة.

– الحقوق والأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال.

– أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.

– الأسهم المحتفظ بمما لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

2. وصف الطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

3. مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية.

4. مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بجما.

يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق و الأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية.

المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل(حساب النتائج).: [1]

– يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدى البنود التي تعرض المبالغ التالية:

أ. الإيراد.

ب – نتائج الأنشطة التشغيلية.

ج- تكاليف التمويل، د. حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية. هـ. المصروف الضريبي.

و. الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.

ز. البنود غير العادية.

ح. حصة الأقلية.

ط. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و المجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة.

[1]–مجدي احمد الجعبري،نفس المرجع سابق،ص 14.

– يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة.

. يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها.

– يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية. " المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

. يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمة ويشترط LAS 1 عرض قائمة بالتغييرات في حقوق الملكية بحيث يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي:

1. صافي الربح أو الخسارة للفترة.

2. كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

3. التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:

4. المعاملات الرأسمالية ≼ المالكين والتوزيعات للمالكين.

5. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية.

6. الحركات حلال الفترة.

7. مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية وفماية الفترة مبينة بشكل مستقل كل حركة."

خلاصة الفصل :

ويعتبر الحصول على المعلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الأساس الذي تبني عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها و التي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

و من أجل فهم تلك المعلومات التي تقدمها القوائم المالية و استخدامها بشكل صحيح في اتخاذ قرارات مختلفة بشأن المؤسسة على المستخدم أن يلجأ إلى تحليل هذه القوائم المالية كتحليل الميزانية العمومية جدول حسابات النتائج ، التدفقات النقدية.....الخ، و ذلك باستخدام بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضيح للعلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية و ذلك بعد إجراء بعض التعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية، و استخدام أيضا مؤشر التوازن رأس مال العامل لمواجهة المخاطر الطارئة في حالة حدوث أي مشكل لأنه يمثل الهامش الإضافي للمؤسسة.

الفصل الثالث

التوجه نحو القيمة العادلة دوليا و محليا و أثرها

المبحث الأول : تطور مفهوم القيمة العادلة

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا سيتم التطرق لظهوره لدى مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، ثم لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأخيرا لدى النظام المحاسبي المالي في الجزائر .

المطلب الأول : ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية

ظهر مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في عام 1975م، ضمن الفقرة السابعة والعشرين (27) من المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS 12 والذي يتعلق بمحاسبة عقارات التوظيف، كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في نوفمبر 1976م عند إصدار المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS 13 والذي يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجارة حيث عرفت القيمة العادلة الأصل مؤجر في الجزء C من الفقرة الخامسة والتي خصصت للتعريف بالمصطلحات على أنها" السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابله عن ملكية أصل بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العادية بين أطراف حسنة الإطلاع"[90]

ويتميز هذا التعريف بأنه يتضمن العناصر الثلاث التي سنجدها قد حافظت عليها جميع التعاريف المستقبلية للقيمة العادلة وهي: المرجعية إلى السوق، شروط المنافسة العادية، الأطراف المستقلة حسنة الاطلاع، حيث تواصل ظهور تعريف القيمة العادلة بشكل متزايد في الكثير والعديد من المعايير المحاسبية الأمريكية والذي سنتطرق له في عنصر لاحق.

2-ظهور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية:

لقد تأخر ظهور مفهوم القيمة العادلة والذي يصطلح عليه باللغة الانجليزية Fair falue والفرنسية la juste valeur لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم في مارس 1982م ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث عرفت الفقرة السادسة منه القيمة العادلة على أنها : " القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف بائع، مشتري يتوافر لها الرغبة والمعرفة، والتكافؤ في إتمام المبادلة". ليتواصل ظهور القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الدولية المستقبلية مع بعض من التعديل في كل مرة

[90] مصطفى راشد العبادي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية – دراسة تحليلية مقارنة – الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية، 18 – 19 ماي 2010.

إلى أن تم إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم IFRS 13 : قياس القيمة العادلة الذي ألغى وعوض كل المفاهيم السابقة للقيمة العادلة.

3-ظهور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي :

لقد حدد التنظيم النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال القانون 07/11 المؤرخ في نوفمبر 2007م والمرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26 ماي 2008م الذي يحدد كيفية تطبيق أحكامه لاسيما ما يتعلق بالإطار التصوري للمحاسبة المالية في الجزائر، والذي أقر بالتكلفة التاريخية كأساس للقياس إلى أن جاء القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، الذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، حيث نصت الفقرة 1.112 منه على أنه "ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة، على إتفاقية التكاليف التاريخية، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم وبالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تحري على ذلك التقييم بالاستناد إلى القيمة الحقيقية (أو الكلفة الراهنة)، قيمة الانجاز، القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)".[91]

ومن خلال قراءتنا لهذه المادة يتضح أن هناك إقرارا باستخدام القيمة العادلة التي أصطلح عليها في القانون الجزائري والنظام المحاسبي المالي على أنها القيمة الحقيقية وتم تعريفها على أنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".10 ومن خلال هذا التعريف يتضح أن هناك توافقا كبيرا حول مفهوم القيمة العادلة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية رغم عزوف النظام المحاسبي المالي عن استعمال المصطلح العالمي للقيمة العادلة.

من خلال ما تقدم يتضح أن ظهور مفهوم القيمة العادلة كان من خلال المعايير المحاسبية وليس ضمن الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية كما أن هناك تفاوتا زمانيا في ظهور مفهوم القيمة العادلة بين المحاسبة المالية الدولية والأمريكية وكذا النظام المحاسبي المالي، وأن هناك توافق كبير حول مفهوم القيمة

[91] سمير الريشاني: مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية. الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص212

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر – دراسة تحليلية – العادلة الذي يتوافر على ثلاث عناصر أساسية وهي المرجعية إلى السوق، شروط المنافسة العادية وأطراف مستقلة حسنة الاطلاع.

ثانيا: تطور مفهوم القيمة العادلة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة من خلال المعايير المحاسبية المالية الأمريكية ومعايير المحاسبية المالية الدولية لذا سنحاول عرض تطور هذا المفهوم عن طريق رصد تطوره من خلال ظهوره في المعايير المحاسبية .

1– تطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية:

يمكن توضيح تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة من خلال رصد ظهوره في المعايير المحاسبية المالية الأمريكية منذ إصدار أول معيار لها إلى غاية إصدار آخر معيار محاسبي مالي أمريكي في جوان 2009م.

الجدول رقم (01): تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الأمريكية

الفترة	رقم المعيار الذي يستعمل القيمة العادلة	عدد المعايير المصدرة	عدد المعايير التي تستعمل القيمة العادلة	نسبة المعايير التي تعتمد القيمة العادلة
1973[11]– 1979	FAS 12,FAS 13 FAS 15, FAS 19 FAS 23,FAS 26, FAS 28.	28	7	% 25,00
1980– 1989	FAS 35,FAS 38, FAS 39 FAS 40, FAS 41,FAS 45, FAS 60,FAS 61, FAS 63, FAS66,FAS67, FAS 68 FAS 71,FAS 72, FAS77, FAS 80,FAS 81, FAS84, FAS 69,FAS 87 FAS 88, FAS 90,FAS 93, FAS 95 FAS 96,FAS 98,FAS 102 FAS 104.	104	35	% 33,65
1990– 1999	FAS106, FAS10, FAS109, FAS110 FAS111, FAS113,	136	60	%44,11

			FAS114, FAS115, FAS116, FAS117, FAS118 , FAS 119, FAS121, FAS 122, FAS123, FAS124, FAS125, FAS 126, FAS128, FAS 130, FAS132, FAS 133, FAS134,FAS 135, FAS136.	
%50.60	85	168	FAS138,FAS140 FAS141, FAS 142 FAS 143, FAS 144, FAS145, FAS 146 FAS147, FAS 148, FAS149, FAS 150, FAS153, FAS 155, FAS156, FAS 157, FAS 158, FAS 159, FAS 160, FAS 161, FAS 163, FAS164, FAS 165, FAS 166,FAS 167.	-2000 2009

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر – دراسة تحليلية – – لقد تطور مفهوم القيمة العادلة من خلال ظهوره في نص المعايير أو من خلال ملحق مصطلحات التعريفات لأكثر من 50% من المعايير المصدرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي.

– لقد ظهرت عدة مفاهيم متنوعة للقيمة العادلة لعدة أصول وخصوم (1976م) FAS13 الأصول المؤجرة، (1980م) FAS35 القيمة العادلة للاستثمارات، (1982م) FAS67 الأصول النقدية (1985م) FAS87 معاشات التقاعد، (1991م) FAS107 الأدوات المالية، (1995م)

FAS124 القيمة العادلة للأصول فقط، (1996م) FAS125 القيمة العادلة للأصول والخصوم، (2001م) FAS142 القيمة العادلة للخصوم فقط. – هناك استعمال كبير لمصطلح القيمة العادلة في عدة معايير دون التطرق لتعريف جديد له واعتماد التعاريف السابقة أو ظهور التعريف بصياغات متشابهة من معيار لآخر. – توحيد مفهوم القيمة العادلة وإعطاء تعريف شامل وموحد من خلال المعيار المحاسبي الأمريكي FAS157:قياس القيمة العادلة، ليتم إلغاء كل المفاهيم وتعديل كل المعايير التي تعتمد على القيمة العادلة وتعويضها بهذا التعريف "القيمة العادلة هي الثمن أو السعر الذي نحصل عليه من بيع أحد الأصول أو الذي ندفعه لتحويل أحد الخصوم في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"[92].

المطلب الثاني : تطور استخدام مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية:

يمكن توضيح تطور استخدام القيمة العادلة من خلال رصد ظهوره في معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية منذ إصدار أول معيار إلى غاية إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم 13 :قياس القيمة العادلة، وذلك من خلال الجدول التالي :

[92] العمري أصيلة وبروبة إلهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة الجزائرية – دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات لولاية اتجاهات النظام بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية – جامعة ورقلة، الجزائر ، 24-25 نوفمبر 2014، ص321

الجدول رقم (02): تطور استخدام القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية.

الفترة	رقم المعيار الذي يستعمل القيمة العادلة[13]	عدد المعايير المصدرة	المعايير التي تستعمل القيمة العادلة	نسبة المعايير التي تعتمد القيمة العادلة
1975-[14] 1979	-	13	0	%0
1980- 1989	IAS16, IAS 17, IAS 18, IAS 19, IAS 20, IAS 21 IAS 22, IAS 25,IAS 26, IAS 28	29	10	% 34,48
1990- 1999	IAS 30, IAS 32, IAS 33 IAS 36, IAS 37, IAS 38 IAS39	39	17	% 43,59
2000- 2011	IAS 40, IAS41, IFRS1[15] IFRS 2, IFRS 3, IFRS 4 IFRS 5, IFRS 7, IFRS 9 IFRS 10, IFRS 12, IFRS 13.	54	29	% 53,70

المصدر: باي مريم .المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة.

بالاعتماد على: 2014/08/05 18:00 www.iacplus.com و 05/08/2014 www.ifrs.com 18:00

من خلال الجدول يتضح أن:

- أكثر من 53 % من معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تعتمد القيمة العادلة كأساس للقياس بعد ظهورها لأول مرة في أكتوبر 1981م.

– تكرار ظهور تعريف للقيمة العادلة في أغلب المعايير ولكن بصياغات مختلفة (, ,AS16, IAS17 IAS19, IAS20) ليتم اعتماد أو تكرار التعريف الظاهر في الفقرة 06 من معيار المحاسبة الدولي IAS16 أو الفقرة 03 من معيار المحاسبة الدولي IAS17.

– بعد إصدار معيار إعداد التقارير المالية IFRS13: قياس القيمة العادلة في ماي 2011 م، تم إلغاء كل التعاريف السابقة للقيمة العادلة واعتماد التعريف الصادر ضمن الفقرة الثامنة (08) منه واعتبار ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر

– دراسة تحليلية – القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" .[93]

– هناك تطابق تام بين معيار إعداد التقارير المالية IFRS 13 ومعيار المحاسبة المالية الأمريكي FAS 157 الموسومين بقياس القيمة العادلة.

– من خلال التعريف النهائي للقيمة العادلة وبعد الاطلاع على الفقرات من (11) إلى (26) من معيار اعداد التقارير المالية IFRS 13 والفقرات (05) إلى (15) من معيار المحاسبة المالية الأمريكي FAS 157 يمكن استخراج العناصر الأساسية المكونة للقيمة العادلة والتي نوجزها فيما يلي:17 * الأصل أو الالتزام: وفق الفقرة 11 من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 13 فإنه يعتبر قياس القيمة مخصصا لأصل أو إلزام محدد، وتبعا لذلك يتعين على الكيان عند قياس القيمة العادلة أن يأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. وقد يكون الأصل أو الالتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحدا مما يلي:

– الأصل أو الالتزام المستقل (أداة مالية، أصل غير مالي ...).

– مجموعة أصول أو مجموعة التزامات أو مجموعة أصول والتزامات (وحدة توليد نقد مؤسسة أعمال).

[93] Robert obert , genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 1, revue française de comptabilité n°427, décembre 2009,pp 23-26.

* المعاملة: وفق الفقرتين (15) و (16) من معيار إعداد التقارير المالية IFRS 13 يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الالتزام تتم بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل الالتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية، كما يفترض أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الالتزام، وفي حال غياب هذا الأخير تكون السوق الأكثر ربحا للأصل أو الالتزام.

* المشاركون في السوق: وهم البائعون والمشترون في السوق الأصلي أو السوق الأكثر ربحا للأصل أو الالتزام الذين يتمتعون بالخصائص التالية :

– الاستقلالية عن بعضهم البعض.

– سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل المجهودات الحديثة والتي تقتضيها العادات والأعراف.

– القدرة على إبرام معاملة للأصل أو الالتزام.

– الرغبة في إتمام معاملة الأصل أو الالتزام، أي امتلاك الحافز دون الإجبار أو الاضطرار بذلك.

وفقا للفقرة 22 من معيار إعداد التقارير المالية IFRS13 فإن الكيان يقيس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركون في السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية. *السعر: وفق الفقرة 24 من المعيار إعداد التقارير المالية IFRS13 تعتبر القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل أو الذي سيتم دفعه لنقل الالتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ربحا في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان ذلك السعر ملحوظا بشكل مباشر أو مقدرا باستخدام أسلوب تقييم آخر.

كما أنه وفق نفس المعيار فإنه يوجد ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وهي: [94]

– منهج السوق : هو أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متماثلة أو قابلة للمقارنة مثل "مؤسسة الأعمال.

[94] مجلس المعايير المحاسبية الدولية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم و المتطلبات، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ،2012، ص ص 492

– منهج التكلفة : هو أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حاليا لاستبدال سعة الخدمة للأصل والتي يشار إليها في العادة بتكلفة الاستبدال الحالية.

– منهج الدخل: هو أسلوب التقييم الذي يحول المبالغ المستقبلية إلى مبلغ متداول واحد ويتم قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

أما مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة فتصنف ضمن ثلاث مستويات وهي : [95]

– مدخلات المستوى الأول : تتمثل في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المتطابقة التي يمكن للكيان الوصول إليها في تاريخ القياس.

– مدخلات المستوى الثاني : هي المدخلات عدا الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى الأول والتي تعتبر ملحوظة للأصل أو الالتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر. ويقصد بالمدخلات الملحوظة "المدخلات التي يتم صياغتها باستخدام بيانات السوق.

– مدخلات المستوى الثالث : تتمثل في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام، ويقصد بالمدخلات غير الملحوظة "المدخلات التي لا تتوفر لها بيانات السوق، والتي تتم صياغتها باستخدام أفضل المعلومات المتوفرة بخصوص الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام".

وفقا لمدخلات كل منهج يمكن تمثيل سلسلة القيمة العادلة من خلال الشكل الموالي :

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر –دراسة تحليلية –

[95] المرجع السابق، ص 492- 494

الشكل رقم (05): شجرة القرار لتسلسل القيمة العادلة.

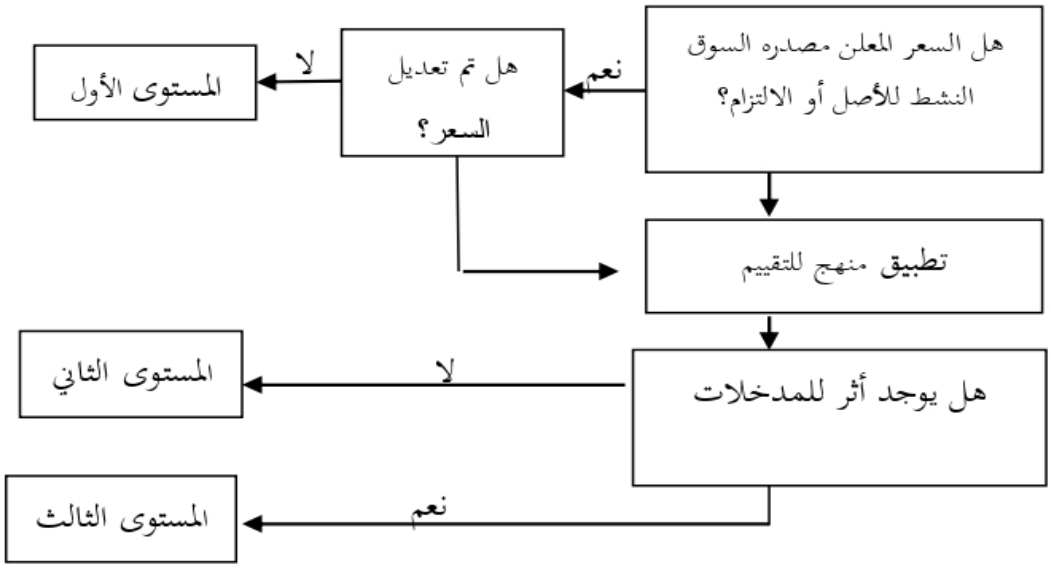

المصدر: International accounting standard Bord: 2009,p08.21

من خلال الشكل يتضح أن:

- يمكن تصنيف المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام ضمن مستويات مختلفة التسلسل القيمة العادلة.

- يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة لمدخلات المستوى الأول على المدخلات الملحوظة للمستوى الثاني والمدخلات غير الملحوظة للمستوى الثالث.

- يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة.

- يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقييم وليس الأساليب التقييم المستخدمة القياس القيمة العادلة.

3-تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي:

وردت معايير المحاسبة المالية في الجزائر جملة واحدة في شكل مواد قانونية تضمنها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م، الصادر ضمن العدد 19 للجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الصادرة في 25 مارس 2009م، لذا سنوضح تطورها من خلال رصد الحالات التي يتم فيها اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي.

الفصل	القسم	الفقرة	العنصر المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الأول: مبادئ عامة	القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات.	111.3	المنتوجات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية.
	القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم	112.1	الاعتراف بالقيمة العادلة كأساس لقياس بدل أساس التكلفة التاريخية حسب بعض الشروط التي يحددها التنظيم.
		112.2	– التقييم الأولي للسلع المكتسبة مجانا. – السلع المكتسبة (المستلمة) عن طريق التبادل.
الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات	القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية	121.17	التقييم البعدي لعقارات التوظيف
		121.18	إعادة تقييم عقارات التوظيف في تاريخ إقفال كل سنة مالية.
		121.19	التقييم الأولي للأصل البيولوجي وإعادة تقييمه في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.
		121.20	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول العينية بالقيمة العادلة.
	القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة	121.21 121.27	الترخيص بالتقييم البعدي أو إعادة تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة
		122.5	– التقييم البعدي للمساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الفرض الوحيد وهو التنازل عنها لاحقا.
		121.19	– التقييم البعدي للسندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، حيث تقاس قيمتها العادلة كالتالي: – السندات المسعرة: السعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية؛ – السندات غير المسعرة: القيمة التفاوضية المحتملة.
	القسم الثالث: المخزونات والمنتوجات قيد الصنع.	123.7	التقييم الأولي للمنتوجات الزراعية وإعادة تقييمها في تاريخ كل إقفال للسنة المالية.

	القسم السادس: القروض والخصوم المالية لأخرى	126.1	الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري
	القسم السابع: تقييم المنتوجات المالية	127.1	الأعباء والمنتوجات المالية.
الفصل الثالث: كيفيات خاصة للتقييم والمحاسبة	القسم الخامس: عقود الإيجار – التمويل	135.2	نميز حالتين: يدرج الأصل المؤجر في حسابات أصول ميزانية المستأجر بالقيمة العادلة. يدرج الدين ضمن حسابات المؤجر الصانع أو الموزع للأصل المؤجر بالمبلغ الذي يساوي القيمة العادلة.

المصدر : الاعتماد على العدد 19 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 25 مارس 2009م.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن:

– رغم تأخر ظهور تعريف أو مفهوم القيمة العادلة (الحقيقية) إلى 25 مارس 2009م، إلا أن النظام المحاسبي المالي تضمن التعريف أو المفهوم القديم للقيمة العادلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية حيث عرفها على أنها :" المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية". [96]

– من خلال الفقرة من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م يتضح أنه هناك اعترافا صريحا بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بدل أساس التكلفة التاريخية حسب الشروط التي يحددها القانون التنظيمي.

– هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية حول الأصول والخصوم المقيمة بالقيمة العادلة (الأعباء والمنتوجات، عقارات التوظيف، الأصول المؤجرة

[96] International accounting standard Bord: IFRS practice issues: fair value hierarchy, KPMG, United Kingdom, 2009, p08.

المطلب الثالث : أهمية تطوير النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القيمة العادلة

يرجع اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في التقييم الأولي والبعدي في أكثر من 53% من معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وفي أكثر من 50% من معايير المحاسبة المالية لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وكذا بعض فصول النظام المحاسبي المالي إلى الأسباب الآتية [97] :

– إن خصائص جودة المعلومات ليست كلها على نفس الدرجة من الأهمية، وأن ملاءمة المعلومات وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها تمثل الاعتبارات الرئيسية في اختيار طرق قياس الأصول والخصوم، وأنه من الممكن ترتيب طرق القياس ترتيبا مسبقا على أساس مدى ملاءمتها أو علاقتها بالمعلومات التي يحتاجها المستفيدون الخارجيون الرئيسيون.

– الأثر الايجابي للقياس والافصاح على أساس القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية ومدى ملاءمتها ومنفعتها لمستخدمي القوائم المالية وهو ما توصلت اليه العديد من الدراسات والأبحاث العلمية، والتي يمكن عرض نتائج بعض هذه الدراسات فيما يلي:

* إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة ايجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.

* أن الافصاح على أساس القيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.

* أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الكيانات على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.

* أن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، بالإضافة لتوفيرها الأساس محايد لتقييم كفاءة الادارة في إدارة أموال الكيان.

[97] مصطفى راشد العبادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-37

* أن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملاءمة وقابلية للمقارنة من أساس التكلفة التاريخية.

* أن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

– أن القياس والافصاح على أساس القيمة العادلة لم يعد مقتصرا على معايير المحاسبة المالية الدولية بل أخذت به معظم معايير المحاسبة في الدول المتقدمة والنامية.

مما تقدم يتبين أنه رغم ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الأساس القيمة العادلة غير أنها تواجه العديد من الصعوبات في تطبيقه نذكر منها:

– غياب أسواق عميقة ونشيطة للأصول والخصوم التي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008م بقياسها بالقيمة العادلة.

– وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في الجزائر .

– صعوبة توحيد طرق القياس بين الكيانات المحاسبية ككل، وحتى على مستوى الكيان الواحد نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من منطقة إلى أخرى.

ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر –دراسة تحليلية –

– الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط. بالإضافة إلى ما سبق يمكن إضافة بعض الصعوبات الأخرى منها:

– صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل الاحتكار أين يتحكم بائعو العقارات في قيمها السوقية.

– غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة

بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي بإجراء إصلاح جاد وعميق في النظام المالي ذلك أن الأسواق المالية المتطورة ومن خلال الأدوات المالية ساهمت كثيرا في تطوير أساس القيمة العادلة.

– مكانة أو دور البورصة: بالرغم من دور السوق المالي في عمليات التمويل، إلا أن أهميته في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات الاقتصادية ما زال محدودا جدا، نظرا لغياب تقاليد وثقافة وطنية للاستثمار المالي وحداثة هذا السوق، بالرغم من محدودية هذه العملية إلا أنها أرست ثقافة جديدة قادت إلى بروز عدة إشكالات محاسبية مرتبطة بالمحيط الجديد.

– غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفير معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية ، فضلا عن قلتها.

المبحث الثاني : القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية :

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة هو سبب النتائج السلبية المترتبة علة افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي . ولعل أهم أن الاقتصاد.

المطلب الأول : المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة :

تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في العديد من معاييره وسنعرض أهمها : [98]

معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 16 : والمتعلق بالأصول الثابتة الملموسة (الممتلكات، التجهيزات، المعدات)، وطبقا لهذا المعيار فإنه يحق للمؤسسة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة (الممتلكات والآلات والمعدات) ، وتعكس قيمة إعادة تقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجمع الإمتلاك وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة ، على أن يتم إعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وأنه يجب إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم .[99]

المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 32 :

والمتعلق بعرض الأدوات المالية يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها ، كما جاء بتعريف للقيمة العادلة بالإضافة إلى ما تقدم ، ويشير هذا المعيار إلى معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية . ,

[98] أبو نصار محمد حميدات جمعة معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية دار المكتبة الوطنية الأردن 2008 . ، ص 227.
[99] د. غائم شطاط – المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS دار نوميديا الجزائر 2009 ص 315 .

المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 38 :

والمتعلق بالأصول الثابتة غير الملموسة وقد هدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة أي التثبيتات المعنوية والتي لم يتم تناولها في معيار محاسبة دولي أخر إعادة الإطلاع على المعيار 38 لأنه ذكرت في ifrs20 .....الخ ،

ووفقا لهذا المعيار فإنه للمؤسسة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة ، وأن القيمة العادلة إما أن تحدد بناء على سوق نشط والذي قد يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة كتراخيص سيارة الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج ، أو تحديد بناء على نموذج إعادة التقييم العناصر الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية ، أسماء المجلات والصحف ، حقوق نشر الأفلام والموسيقى ، براءات الاختراع، وإضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم، والاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في الأرباح والخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم الذات الأصل الذي تم الاعتراف به في الأرباح والخسائر . ,
100

المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 39 :

المتعلق بالأدوات المالية : الاعتراف والقياس يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس و الإثبات المحاسبي ، وذلك بهدف تعزيز خاصة الملائمة للمعلومات المحاسبة المعروضة في التقارير المالية .

وقد قسم هذا المعايير الأدوات المالية إلى عدة مجموعات 2

المجموعة الأولى : وتتعلق بالأدوات المالية المحتفظ بما لأغراض المتاجرة، والتي تقوم الشركة بشرائها ويكون الغرض

الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغيير في أسعارها ، ويتم قياس هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التقييم

في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها؛

[100] هيثم السعافين القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية : الإيجابيات المحاسبين القانونيين الأردنيين – الأردن 2004 ص 06 .

المجموعة الثانية : الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وتمثل الأدوات المالية التي لدى الشركة النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهار بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة إزاء التديني في قيمتها؟

المجموعة الثالثة : الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاقات ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة من أجل التدني قيمتها

المجموعة الرابعة: وتضم الأدوات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع، وهي التي ليست محتفظ بما لتاريخ الاستحقاق،ولا للمتاجرة بها ولا هي قروض أو مدينون ، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها .

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 07 المتعلق بالأدوات المالية : الإفصاح ، يهدف هذا المعيار إلى الطلب من الشركات توفير الإفصاحات في قوائمها المالية وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :

أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدواتها؟

طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها

يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و 39.

معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 09 المتعلقة بتصنيف وتقييم الأدوات المالية ، حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية لهذا المعيار في 28 أكتوبر 2010، والذي يختص بتصنيف وتقييم الأصول والخصوم المالية ومن المزمع أن يحل معيار المحاسبية الدولي IAS 39، حسب هذا المعيار فإن الفئة التي يصنف ضمنها الأصل المالي هي تحديد طريقة تقييمه بصفة مستمرة إما على أساس التكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة ، كما يجب تقييم كل أدوات الأموال الخاصة بالقيمة العادلة، ولقد تم تأجيل تاريخ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 09 من 01/01

/2013 إلى 01 / 01 / 2015 .2 وتجدر الإشارة إلى أن القياس وفق القيمة العادلة تم التطرق إليه في عشرين المعايير التي أشارت للقيمة العادلة (بالإضافة إلى المعايير التي عرضناها سابقا) :[101]

جدول 01 : المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة

رقم المعيار	موضوعه	تاريخ صدوره
02	المخزون	75/10/01
16	الممتلكات، المنشآت والمعدات	83/01/01
17	الإيجارات	84/01/01
18	الإيراد	84/01/01
19	منافع الموظفين	85/01/01
20	المحاسبة عن المنح الحكومية	84/01/01
21	أثار التغيرات في أسعار الصرف	85/01/01
22	اندماج الأعمال * ملغى وأستبدل ب 03 *	85/01/01
26	المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحدد	87/01/01
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك	91/01/01
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	96/01/01
36	انخفاض قيمة الأصول	99/01/01
38	الأصول غير الملموسة	80/07/01
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	80/01/01
40	الممتلكات المستثمرة	2001/01/01

المطلب الثاني : قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها :

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس أكثر إغراء ، للمهنيين بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات ، بينما تستند التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون ذات ثقة في البداية لكنها تصبح اقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوفر على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لان القيمة المسجلة تصبح من الماضي ولا توفر معلومات حديثة يمكن الاستناد لها، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن العمليات والأحداث الماضية بإتباع منهج تقيمي يحسن من خاصية القابلية

[101] د. أحمودة وفاء دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة عنابة 2013,2014 ، ص 30.

للمقارنة . حيث تهدف عمليات القياس والإفصاح للقيمة العادلة ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته ، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأس مالها ، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف و الإفصاح الأسس التالية :

أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق ، وفي التوقعات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج

الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري .

أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادية ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في

الحصول على البيانات و المعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى لا يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (ISAC)؛

يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)؛

إعداد المعلومات المالية بحيث تعبر صدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث

أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

ولقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:[102]

يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة ، إذا لم يتوفر ذلك ، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة وخاصة البنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغيرة

قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة

الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛

خدمات التسعير من جهة خارجية؛

نماذج تسعير الداخلية؛

[102] روحي وجدي عبد الفتاح عود" محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية " مذكرة ماجستير

جامعة الشرق الأوسط ص 48-49 .

التدفقات النقدية المخصومة .

وقد حدد معايير القيمة العادلة IFRS 13 ثلاث أساليب القياس القيمة العادلة وفقا لمدخل السوق و وفقا لمدخل الدخل بالإضافة للقياس وفقا لمدخل التكلفة:[103]

مدخل السوق Market Apporaoch :

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق ، بما في ذلك الأصول المماثلة Indentica أو المقارنة

Comparable، وكمثال عن هذا مثلا عندما أريد شراء سيارة من السوق فأقوم بمقارنتها بسيارة شبيهة لها لتحديد قيمتها .

مدخل الدخل Inconne Approach :

ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية ، وكمثال عن هذا: أشتري عقار وأتوقع كم من إيراد أو دخل سأحصل عليه عندما أبيعه مثلا .

مدخل التكلفة Cost Approach :

ويمتد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدرة الخدمية الأصل ما (إحلال التكلفة) ، معناه أني أتوقع كم سيكلفني هذا الأصل مثلا لاحقا .

وطبقا لهذا، فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسبا في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية في سوق نشط الأصول أو التزامات مماثلة، وفي مواقف أخرى فان استخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة

[103] رضا إبراهيم صالح اثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية الإسكندرية – العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009، ص 25.

1:إجراءات تحديد القيمة العادلة :

في 12 ماي 2011 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار إبلاغ مالي دولي IFRS 13 المتعلقة بقياس القيمة العادلة (وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة) ، والذي يمثل إطار موحد لقياس القيمة العادلة ، وتبعا لهذا المعيار ومن أجل تحديد القيمة العادلة الأصول أو الالتزامات .

يجب إتباع الإجراءات التالية :

تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس؛

بالنسبة للأصول: تحديد مقياس القيمة الملائم للقياس؛

تحديد السوق الأكثر ايجابية؛

تحديد مدخلات القياس القيمة العادلة .[104]

2: تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس:

إن قياس القيمة العادلة يستوجب أولا تحديد الأصول والخصوم محل القياس، وبالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيما يلي :

- الأدوات والمشتقات المالية؛
- الاستثمارات العقارية ؛
- الأصول الزراعية (محاصيل و أصول بيولوجية)
- الالتزامات التأمينية (التزامات عقود التأمين ؟
- الاندماج والاستحواذ؛

[104104].عمر وحسن إبراهيم نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية) المجلة العلمية للدراسات التجارية – الجزء الثاني – العدد الثاني جامعة حلوان – مصر – مكتبة الشروق الدولية 2004

ص 93 .

- تدني الأصول طويلة الأجل؛
- تدني الشهرة .

3: تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة:

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ونظرة الدولي مقياس أو افتراض أساسي لقياس القيمة العادلة والذي يرتكز على مفهوم الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين فيالسوق، وهو نفس الشيء الذي عرضه 13 IFRS .

ويفترض الاستعمال الأعلى والأفضل استعمال الأصل الممكن ماديا و المسموح به قانونيا والمجدي من الناحية المالية ، إذ يتمثل هذا المقياس في الاستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي إليها الأصل الذي يستعمل من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المؤسسة المعدة للتقارير .

فقد يكون الافتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة أما الاستعمال الأعلى والأفضل لجزء من مجموعة أصول والمرسوم بالاستعمال، أو قد يكون الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل بمفرده و المرسوم بالتبادل .

: تحديد السوق الأكثر إيجابية : في حالة غياب سوق نشط للأصل أو الالتزام الخاضع للقياس فإنه يجب تحديد السوق الأكثر إيجابية وهي التي يكون فيها المتعامل حريص على أعلى سعر للأصول وأفضل فائدة

التسوية التزام .

4: تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة : قد تكون مدخلات قياس القيمة العادلة

إما ملاحظة أو غير ملاحظة .

5: مدخلات القياس الملاحظة : وهي تلك التي يمكن للمتعاملين في السوق استعمالها لتحديد سعر الأصل والمستمدة من معلومات السوق .

6: مدخلات القياس غير الملاحظة : هي تلك التي تصنعها المؤسسة في حد ذاتها ، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق . ويمكن استعمال كلا من المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة لقياس القيمة

العادلة ، وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان .

كما استعمال الأمريكية كلا من المدخلات والدولية بتفصيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة لقياس القيمة العادلة وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان . كما وقد وضع المعيار IFRS 13 تسلسل هرمي المدخلات القياس حسب درجة موثوقيتها وحدد بذلك ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، حديث يتعلق الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية والمستوى الثالث بتلك الأقل موثوقية ، يهدف هذا التسلسل إلى تحقيق الترابط وقابلية المقارنة في قياس القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بها ، وتتمثل الثلاثة فيما يلي :[105]

– **المستوى الأول**: ويتم بموجبة أخذ الأسعار المحددة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم، المماثلة لتلك المراد تقييمها، أي أن قياس القيمة العادلة يتعمد على سعر السوق المباشر ، والأسعار في هذا المستوى هي المفضلة في حالة التوصل إليها . ,

– **المستوى الثاني** : وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار تنقلت عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاعتماد على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، هذه الأسعار يجري تعديلها.

بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق، إذن يشمل هذا المستوى مجموعة مترابطة للأسعار المستمدة من الأصول والالتزامات المشابهة والمماثلة .

– **المستوى الثالث** : حيث لا توجد أسواق للأصول قابلة للمقارنة ويجب أن تستند عمليات التقييم إلى حد كبير على التقديرات والأحكام الصادرة عن الشركة نفسها، إذن يشمل المدخلات غير المرئية للأصول أو الالتزامات ، ويطبق هذا المستوى في حالة عدم وجود أسواق الأصول مماثلة أو مقارنة ويعتمد هذا المستوى في التقييم على الحكم الشخصي ، وتبعا لذلك غالبا ما تستعمل نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة ، وهذا ما يفسر لجوء واضعي المعايير لاختيار مصطلح

[105] سيد عبد الفتاح صالح حسن وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) , مجلة الفكر المحاسبي و العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة و عين الشمس , مصر , ص 511.

القيمة العادلة عوضا عن القيمة السوقية ، وذلك نظرا لعدم توفر أسواق نشطة في بعض الأحيان ، وبالتالي اللجوء إلى نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة، ويوضح الجدول التالي مستويات تقييم القيمة العادلة .[106]

جدول 02: مستويات القيمة العادلة

	المستوى	مصدر المعلومة
درجة الموثوقية *القيمة العادلة تؤثر بالسلب على الموثوقية	**عالية 1** ↑ **2** **منخفضة 3**	سعر غير معدل في سوق نشطة لأصول أو خصوم متطابقة.
		سعر غير معدل لأصول أو خصوم مماثلة (مقارنة) ، في سوق نشط أو سوق أقل سيولة.
		المعطيات الملاحظة في السوق غير متاحة ، القيمة العادلة تحدد على أساس مصادر معلومات غير ملاحظة والتي من الضروري أن تعكس فرضيات المشاركين في السوق وليس فرضيات المؤسسة.

Source T Jeanjean (2009) : Articles 76 :juste valeur : Encyclopédie de la direction de Bernard comptabilité .contrôle de gestion et audit. Sous Collasse . Ed. Economica : paris . France . p1028

مما سبق : يمكننا تلخيص كيفية تحديد القيمة وهي كما يلي :

1. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة

2. إن لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة

3. في حالة إن لم يتم الحصول عليها لا في الحالة الأولى ولا في الحالة الثانية ، فسيتم تحديد القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم الداخلية بواسطة خبير معين .

[106] هوام جمعة , مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي , للملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية , جامعة باجي مختار , عنابة , يومي 21 و 22 نوفمبر 2007 ، ص 02.

إن غياب سوق نشط لا يغير من هدف القياس كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، ولكنه يجعل هذا الهدف صعب التحقيق، ويبقى على المحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة .

لحل مشكلة الأصول والخصوم في القوائم المالية التي لا يوجد لها سوق ، بادر واضعي المعايير باستخدام حساب رياضي الحساب سعر سوق افتراضي .

كما أن هناك عدد من النماذج الفنية استخدمت للتقييم والتسعير في السوق وهي النماذج التالية :[107]

1. نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم

2. نموذج تسعير الخيار؛

3. أسعار المصفوفة؛

4. التحليل الأسي.

وتعتبر حالة عدم وجود سوق نشطة – مع الأساليب التي قدمت – من المعوقات التي تشكك في تقدير القيمة العادلة ، خصوصا في ظل غياب دليل بشأن التوقعات المختلفة حول التدفقات النقدية ، فالنتيجة هي التوصل إلى أفضل تقدير متاح للقيمة العادلة ، حيث اعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه مع غياب صفقات ملحوظة في السوق عان التقدير يحتاج إلى حكم شخصي هام وستكون النتيجة غير دقيقة ومؤكدة .

كما وبين المجمع العربي للمحاسبين أن هناك حالات تكون فيها القيمة العادلة للأدوات المالية قابلة للقياس بشكل موثوق وهي :[108]

1. الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة

2. أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدر تدفقاتها النقدية بشكل معقول؛

3. أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق اعتماده في القياس من خلال البيانات لذلك النموذج ، لأن البيانات كم أسواق نشطة .

[107] د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق الذكر ، ص 15- 16

[108] رضوان حلوة حنان , بدائل القياس المحاسبي المعاصر و دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع و الطبعة 01 , المجلد 01 ,2003، ص196

المطلب الثالث : بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة :

نعرض أهم البدائل فيما يلي :

1 : تكلفة الاستبدال : تستند محاسبة تكلفة الاستبدال إلى الفرض الأساسي وهو : " استمرار المؤسسة " ، ويمثل هذا الفرض إمكانية استمرار استبدال أصول المؤسسة .[109]

وتشير تكلفة الاستبدال إلى مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تتكبد المؤسسة ، لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل ، وتحتسب تكلفة الاستبدال البند من بنود الموجودات من خلال التعرف على تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي بحوزة المؤسسة عند إعادة التقييم ، فتكلفة الاستبدال هي عبارة عن افتراض السعر المعادل الذي يمكن به شراء أصل مماثل ، وتعتبر تكلفة الاستبدال في وقتها الحالي المحور الأساسي الاختلافها عن تكلفة المستوى العام للأسعار، لأن تكلفة الاستبدال تركز على الطريقة التي تؤثر بها على مستوى الأسعار الخاص .

وهناك صعوبات تكتنف تطبيق تكلفة الاستبدال ، حيث لم تتمكن من إظهار كيف يمكن أن يتم تقييم الأصول غير المادية في الشركة (المعنوية)، والأرباح المعترف بها في محاسبة التكلفة الاستبدالية هي أرباح وهمية لا يجب الاعتراف بها ما لم تتحقق طبقا المبدأ الحيطة والحذر، ومضمون القياس وفق تكلفة الاستبدال يظهر من خلال التمييز بين رأس المال العيني .[110]

2: القيمة السوقية : وتسمى بالقيمة الخارجة ، وهي : " سعر البيع الذي يشير إلى حد مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي " ، ويكون البيع في حالة اختيارية وليس في حالة ضرورية كالتصفية .[111]

يتضح من تعريف القيمة السوقية أنها تبني على أنه لو تم البيع الآن فإن مقدار النقد سيكون كذا (محدد).

---

[109] نفس المرجع السابق ، ص 196.

[110] يامن خليل الزغبي ، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 58 – 63 .

[111] محمد مطر ، موسى السويطي ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر ، ط2، عمان ، 2008، ص197 – 196.

والإفتراض التي تقوم عليه القيمة السوقية هو عكس ظروف السوق السائدة وقت التغيير ، والذي يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة.

3 : صافي القيمة القابلة للتحقيق : وهي الوجه الآخر من القيمة السوقية ، وصافي القيمة القابلة للتحقيق تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد

المطلوبات إلى نقدية ، وهي تمثل بصفة عامة صافي سعر البيع الجاري للأصل ، وهي تعني مقدار النقد الصافي الممكن الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام. : القيمة الحالية المخصومة : وتعني هذه الطريقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة ، باستخدام معدل الخصم المناسب ، والفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وفي بدايتها يمثل دخل المؤسسة .

وهذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، وذلك باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب لأصل أو مجموعة الموجودات المخصومة بشكل مناسب لكن من الصعوبة عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية مما يؤدي إلى صعوبة التوصل للقيمة الحالية للمؤسسة.

ويتجلى الفرق بين القيمة العادلة و القيمة السوقية في :

القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق ، سواء كان السوق نشط أو غير نشط ، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط؛

تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق أي أنها تتوقف على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوق الأوراق المالية؛ [112]

اختلاف العوامل المؤثرة على القيمة السوقية عن تلك التي تؤثر على القيمة العادلة، فالقيمة السوقية قد تتأثر بمتغيرات كثيرة قد تؤدي إلى المبالغة في هذه القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة ، بينما تحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن المشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام

[112] د. أحمد عزت – محمود أبو شملة ، مرجع سابق الذكر ، ص 34

قد لا تعبر القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية للأصل نظرا لتأثيرها بعض العوامل السلوكية فالقيمة السوقية تمثل الرأي الجماعي لجميع المشاركين في السوق بخصوص منفعة أصل ما أو إلتزام ما، والتدفقات النقدية المستقبلية، والظروف غير المؤكدة .

ونلخص مما سبق أن: القيمة العادلة هي بحث عن السعر الممكن الذي يمكن أن تتم عنده مختلف المعاملات التالية :

تكلفة الاستبدال : وهي السعر الممكن دفعه في حالة شراء أصل مماثل لما لدى المؤسسة في الوقت الحالي .

القيمة السوقية : وهي السعر الممكن الحصول عليه في حالة بيع أصل موجود لدى المؤسسة في الوقت الحالي . , صافي القيمة القابلة للتحقيق : وهي مقدار النقد الصافي المنتظر الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام.

القيمة الحالية المخصومة : تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب .

المبحث الثالث : القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي :

تقديم النظام المحاسبي المالي :

لقد جاء القانون 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في مواده (3, 6, 9,8,7) على أن :

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية ، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "

تتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها ، يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ والقواعد التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية ، ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها المحاسبة ، التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة ، وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها .

المطلب الأول : ما يتميز به النظام المحاسبي المالي : يتميز بأربعة إستحداثات أساسية جديدة هي :[113]

- إعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الإقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة

- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات وتقيمها وإعداد الكشوفات المالية والذي يحد من مخاطر التدخل ألا إرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهل فحص الحسابات

- التكفل بإحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة ، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء ، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقانلة وإتخاذ القرار؛

- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .[114]

[113] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في التعاريف، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ:

26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف للمالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، معجم قائمة 25/03/2009

[114] مختار مسامح " النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل" , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010 ، ص 12.

ويتكون النظام المحاسبي المالي من مجموعة فصول يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم 06: محتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري

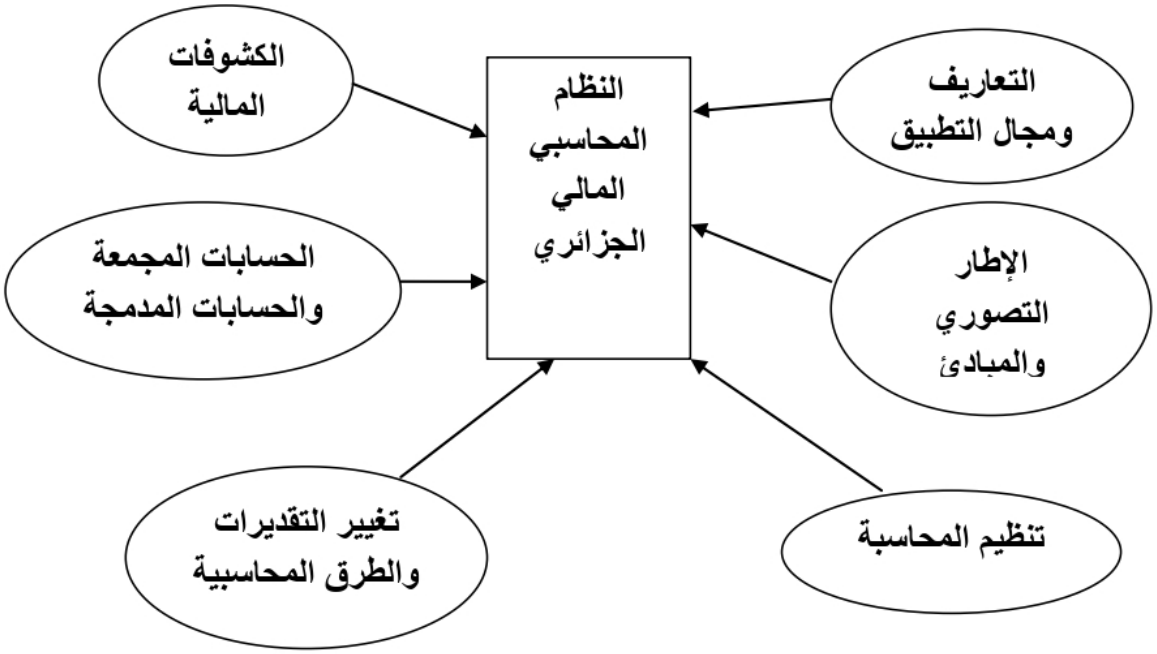

المصدر : مختار مسامح النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010 , ص 121.

1: الأهداف والغايات من النظام المحاسبي المالي :

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي تلخيصها في النقاط التالية :

ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية لا يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسات

قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛ لا يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسويين والمساهمين الأخريين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيته.[115]

يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

إعطاء معلومات صحيحة وكافية ، موثوق بها وشفافية تشجع المستثمرين وتسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛

يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الإقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومة تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

إستفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛

النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط .

2 : قياس عناصر الذمة المالية بالقيمة العادلة :

فإنه تم إعتماد في بعض الحالات تقييم البعض بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي إعتمد في تقييم العديد من العناصر على بدائل أخرى أهمها :[116]

2.1 – القيمة الحقيقية : وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجل تبادل الأصل أو الخصوم المنتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة).

2.2 – قيمة الإنجاز الصافية : وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع .[117]

---

[115] ايت محمد مراد – النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف – جامعة بومرداس , 2010، ص 20.

[116] مسعود دراوي, ضيف الله محمد الهادي و محمد قوادري – مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم البنود القوائم المالية) , مداخلة 2012 - 2013،ص 10.

2.3– القيمة المحينة : وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط .

3 : الجديد في مجال القياس الذي إستحدثها النظام المحاسبي المالي :

فيما يلي سنتطرق إلى العناصر التي رخص النظام المحاسبي المالي معالجتها وفق القيمة العادلة ندرجها وفق الأتي :

3.1: التثبيتات العينية والمعنوية :

يرخص للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقيمه، وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه .

الأولي بإعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقيمه أي بقيمته الحقيقية (العادلة) في تاريخ إعادة تقيمه منقوصا منها مجموع

خسائر القيمة اللاحقة ؛

تتم عملية إعادة التقييم بإنتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة إختلافا كبيرا عن القيمة التي قد نكون حددت بإستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال ؛

القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق ، وتحدد هذه القيمة إستنادا إلى تقرير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون. والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بتكلفتها التعويضية الصافية من الإهتلاك

بعد إعداد التقييم، تحدد المبالغ القابلة للإمتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛

إذا إرتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم "؛

يمكن لأي فارق تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته ، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية ، غير أن هذه المعالجة

[117] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و وزارة المالية , القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها و ص 87

لا يرخص بما إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديديها بالإستناد إلى سوق نشطة بعد تقييم العقارات الموظفة وذلك بعد أن يتم إدراجها في الحسابات الأولية بإعتبارها تثبيتا عينيا، إما بتكلفة يطرح منها مجموع الإمتلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية (العادلة) وتطبيق الطريقة المختارة على أساس جميع العقارات إلى حين خروجها من التثبيتات أو إلى حين تغيير وجهة تخصصها.

إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة تحديدا ذات مصداقية ، ففي هذه الحالة يدرج العقار في الحسابات حسب طريقة التكلفة ، وتقدم المعلومات والأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة في الملاحق مع إمكانية تقديم مجال لتقدير القيمة العادلة .

تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها؛

يجب أن تعكس القيمة الحقيقية (العادلة) الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية .

يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع ، وفي حالة لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة .

الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يتحدثان فيها.

3.2 : التثبيتات المالية :

تدرج التثبيتات المالية أو الأصول المالية غير الجارية المملوكة للكيان في الحسابات تبعا لنفعيتها ولدواعي إقتنائها أو تغير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة :

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي بعد إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة

- السندات المثبة للمشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر ، مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على الأسهم؛

• السندات المثبة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الإحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها أو ينوي الإحتفاظ بها؛

• القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي بيعها في الأجل القصير.

وتدرج ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة في النقاط التالية :

• تندرج في حسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير مستوردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع إستلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الإكتساب.

• تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا والسندات المثبة لنشاط المحفظة كنا لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع؛ • يدرج في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم في شكل إرتفاع أو إنخفاض في رؤوس الأموال الخاصة والمبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية.

3.3: **المخزونات** :

نلخصها في النقاط التالية :

العمل بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفة وقيمة إنجازها الصافية (سعر البيع بعد طرح المصاريف) تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدي تاريخ الإقفال للسنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛ تثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغيير في القيمة الحقيقية منقوصا منها التقدير لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها أي منها .[118]

3.4 : **الإعلانات** :

وذكر منها ما يلي :

لا تدرج في الحسابات الإعلانية العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حسابات نتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول :

[118] بن ربيع حنفية ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ،2010 ، ص23.

بأن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة بالإعلانات – الإعلانات سيتم إستلامها.

3.5 : القروض والخصوم المالية الأخرى :.

• تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ؛

بعد الإقتناء، تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة بإستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية .

3.6 : تقييم الأعباء والمنتوجات المالية :

العمليات التي تم الحصول من أجلها تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل؛ الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع .

3.7 : عقود الإيجار التمويلي :

يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا .

4– القيمة العادلة والمعلومة المالية والمحاسبية :

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أدائها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها، وسنتناول في هذا المبحث جودة المعلومة المالية والمحاسبية وكيف أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثير على هذه الجودة .

5- الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية:

تعرف المعلومة المالية والمحاسبية بأنها :" ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته للبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها و إخراجها في شكل قوائم مالية ، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة والمستخدمين لإستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة "[119].

ويوضح الشكل التالي تكوين المعلومة المالية و المحاسبية في الكيان الإقتصادي :

الشكل 07: تكوين المعلومة المالية :

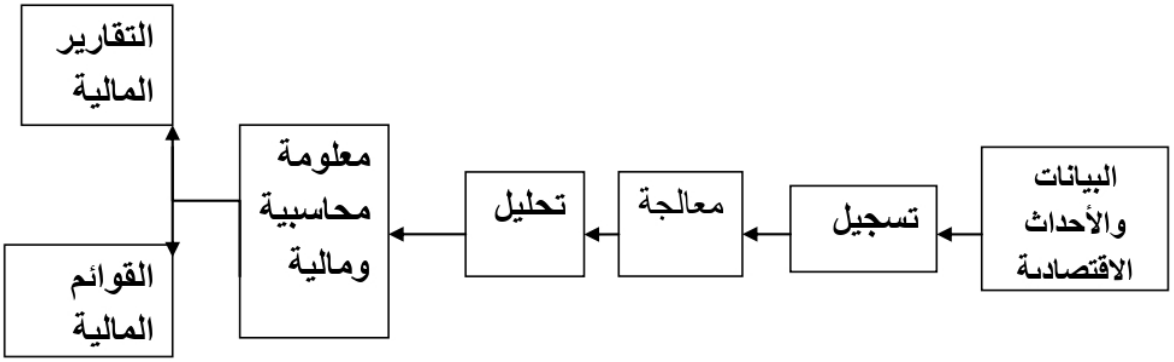

المصدر: رفيقة صغراوي. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. بالاعتماد على: زياد هاشم يحي السقا, إبراهيم الحبيطير نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق, 2003, وناصر نور الدين, أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية, الإسكندرية , 2006 .

كما ويشكل نظام المعلومات مجموعة من الوظائف والمداخيل التي يمكن عن طريقها تجمع البيانات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف ، ويتيح النظام التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المؤسسة ولكي يكون أكثر فعالية يجب أن يكون :[120]

[119] عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي : ج1 التاريخي للمحاسبة ، ط1 ، عمان ، 2002، ص 1.

مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات كافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة سابقا.وعرضها في تقارير واضحة؛

يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى توفر المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات؛[121]

مرتبطا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة حيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي تفيد في تحقيق الأهداف فيه تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة لها

هذا نتيجة لوجود البيانات المحفوظة إلى حين الحاجة إليها .[122]

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية والمحاسبية ، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستعملين ، وتمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها. وقد أوصى مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختيار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها هي:[123]

خصائص الملائمة؛

---

[120] مزياني نور الدين ، فروم محمد الصالح ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية : تحارب – تطبيقات – آفاق ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالواد ، 17-18 جانفي 2010، ص 13.

[121] د. زياد هاشم يحي السقا , إبراهيم الحبيطي , نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق , 2003 , وناصر نور الدين , أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2006، ص 30 .

[122] ياسين أحمد العيسي ، أصول المحاسبة الحديثة ، دار الشروق ، الجزء 1 ، عمان 2003، ص 25.

[123] سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ، مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، حيث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية الأسواق ، جامعة ورقلة ،29-30 نوفمبر 2011 ،ص 16.

خاصية الموثوقية (الاعتمادية)؛

القابلية للفهم.

القابلية للمقارنة .

1. خاصية الملائمة : توصف المعلومة بالملائمة عندما تؤثر على رأي متخذي القرارات ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الاقتصادية أو تمكنهم من تعزيز وتعديل التقييمات السابقة .

وتندرج تحت هذه الصفة النوعية الأساسية الخصائص الثلاثة الآتية :

- أن يكون لها قدرة تنبؤية؛
- أن تمكن من التحقيق من صحة التوقعات الماضية
- أن يحصل عليه متخذ القرار في الوقت المناسب (الملائم) .[124]

وتشير الطالبة إلى ضرورة توافر صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات ، وتشير أيضا إلى أن من أهم الخصائص التي يجب توافرها في هذه الخاصية في المعلومات هو مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها.[125]

2. خاصية الموثوقية : ويقصد بها الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة ، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية أو التحيز، وبالتالي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كونها تعبر بصدق عما تعنيه أو ما يتوقع منها أن تعنيه بدرجة معقولة .وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها لابد وأن تتمتع بالخصائص الآتية :

- إمكانية التحقق و التثبت من المعلومات؛ : الصدق في التمثيل؛
- حيادية المعلومات.

[124] عقبة عبد اللاوي حمدي فلة ، إعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية مع الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي ، نوفمبر 2012،ص9

[125] حيدر محمد علي بن عطاء ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار حامد ، عمان ، 2007، ص 10.

إذن : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية يعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية وأسس القياس السليمة التي بنت عليها تلك المعلومات .

3. القابلية للفهم : تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها لذا يفترض أن يتوفر مستخدمي المعلومات المالية على مراعاة ذلك ، وفي الأخير يجب التنويه على خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة مكينة .[126]

ونقول أن: خاصية القابلية للفهم تعتبر كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها أي أنها تعتمد على خصائص تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل : مستوى التعليم و الإدراك المتوفر لديهم فالمعلومات إذا لم تكن مفهومة فإنه لا يمكن الإستفادة من البيانات التي تحتويها القوائم المالية .

4. القابلية للمقارنة : تكون المعلومة قابلة للمقارنة إذا تم إعدادها وتقديمها بصفة متناسقة تسمح لمستعمليها القيام بمقارنات مهمة في الزمن وبين المؤسسات .

تكتسي كل خاصية من هذه الخصائص أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية، وتتأثر مستوى جودة المعلومات بمدي توفرها على هذه الخصائص .[127]

وفي الجدول الموالي سنعرض ملخص للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية:

[126] هواري سوسي ، بدر الزمان خمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر نوفمبر 2011 .

[127] حمودة وفاء , مرجع سابق , ص 108 .

الجدول رقم 03: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية FASB

مجلس معايير المحاسبة المالية	مجلس معايير المحاسبة الدولية	مشروع الإطار المفاهيمي المشترك
خاصيتين رئيسيتين : 1 . الملائمة ✓ التوقيت الملائم ✓ القيمة التنبؤية ✓ قيمة التغذية العكسية 2 . الموثوقية : ✓ التمثيل الصادق ✓ قابلية التحقق ✓ الحياد قابلية المقارنة خاصية متداخلة بين الخاصيتين السابقتين .	أربعة خصائص نوعية رئيسية: 1. قابلية الفهم 2. الملائمة : ✓ التوقيت الملائم ✓ القيمة التنبؤية ✓ قيمة التغذية العكسية ✓ الأهمية النسبية 3. الموثوقية : ✓ التمثيل الصادق ✓ الجوهر فوق الشكل ✓ الحياد ✓ الحيطة والحذر ✓ الإكتمال 4. قابلية المقارنة .	خاصيتين رئيسيتين : 1. الملائمة 2. التمثيل الصادق أربعة خصائص نوعية داعمة : ✓ القابلية للمقارنة ✓ القابلية للتحقق ✓ التوقيت المناسب ✓ القابلية للفهم

المصدر : احمودة وفاء , مرجع سابق , ص 108 .

المطلب الثاني : تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية و المحاسبة القابلية للفهم

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة ، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ، ولقد طالب المجلس الإستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية المتعلق بالملائمة و الموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية ، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية ،

حيث أن مثل هذه المقاييس ، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبيانات المالية والتوقعات المستقبلية .

إن تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفر معلومة محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الأقتصادي المستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف و القياس ، العرض و الإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية ، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية و المالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا ، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي .

فاعتماد القيمة العادلة يساهم في الارتقاء بالإبلاغ المالي ومنه توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية جعل المعلومات المحاسبية والمالية اتخاذه له أهمية وخطورته.

إن المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة تمكن مستخدميها من:[128]

- تكوين توقعات عن النتائج التي ستترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعني أن المعلومة الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية
- تقييم نتائج القرارات التي بينت على هذه القرارات.[129]

[128] حواسي صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و جامعة الجزائر 2007 2008، ص 16.

[129] أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان 2006، ص214

وأما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومة المحاسبية أوضح بعض الباحثين أن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة ولكن بأقل موثوقية ، وذلك كما يتضح من المقارنة الآتية بين استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وكذا المعلومات الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية .

جدول رقم 04 : تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذا تحمل الديون وتسديدها	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الالتزامات
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية .	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية .

المصدر : أحمد حلمي جمعة , مؤيد راضي خنفر , المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة : دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى , المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين ,عمان,2006 ,ص11.

يرى الكثيرون من مؤيدي القيمة العادلة أنه أن الوقت لبدء التحول إلى قياس القيمة العادلة , وذلك لأن النموذج القديم بمقاييسه المرتكزة على السعر التاريخي يوفر معلومات ذات موثوقية أقل من حاجة الأسواق الرأسمالية الديناميكية اليوم ، ولا يمكنه مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة اليوم .

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومة القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في الكثير من الحالات تؤدي إلى الآتي :[130]

- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات .

[130] روحي وجدي عبد الفتاح عود ، مرجع سابق الذكر ، ص 46

- تكمن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

إذن : استخدام محاسبة القيمة العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية والمالية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات ، وبما أن مبدأ الملائمة يمثل أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية، ولجعل هذه الأخيرة مفيدة في اتخاذ القرارات فإنه يتم تدعيم الملائمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمة الأصول الذي يعتبر طرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للشركة .

ورغم ما يؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية ، إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة، وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقه في ظل فرضيات كفاءة السوق. لذلك فإنه من الطبيعي تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة ، بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصافي موجوداتها ، وعكس ذلك فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون مراعاة ذلك قد تكون مظلة ، وتكون الاحتمالات مفتوحة لتفسيرات متعددة ومتناقضة ، كما تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية ، التي كلما ارتفعت ، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنة مع استخدام القيمة العادلة ، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة إيجابية.

ويعكس منهج القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن منهج القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن التكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغيرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها ، ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثرت بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة ، وتعزز الأسواق وتدعيم الشفافية في الاقتصاد .

وانطلاقا من هذا نقول أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة وموثوقية المعلومة المحاسبية والمالية ، أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع

المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و المالية .

هذا بالنسبة لخاصيتي الملائمة و الموثوقية والسبب في أننا ركزنا عليهما هو أفما تشكلات معا المعاير المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يحققها مستخدم المعلومات المحاسبية ، أما بالنسبة لخاصتي الثبات و القابلية للمقارنة ، سنحاول تلخيصهما مع الخاصيتين السابقتين في الجدول التالي :

جدول رقم : 05 : العلاقة بين القيمة العادلة وجود المعلومات المحاسبية

النموذج / الخصائص	القيمة العادلة
الملائمة	• يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل ،أو التقييم الارتدادي و إمكانية التحقق من التوقعات. • تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع ،وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات . • عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس أثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار .
الموثوقية	• يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات و هي : القابلية للتحقق و الصدق و الحياد . • ومطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية. • وعلى الجانب الأخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول و الالتزامات ليس لها سوق نشط الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها ، وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاث لاعتمادها على التقدير الشخصي .
الثبات	• يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى ، وهذا إذا ثبت أفضليتها و ملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية . • وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول
	والالتزامات، فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية ،وصافي التدفقات النقدية المستقبلية ..... إلخ ، مما يجعل طرق القياس متنوعة ،كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يحقق خاصية الثبات .
القابلية للمقارنة	• يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة إلى نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية . • ترتبط خاصتي الثبات و القابلية للمقارنة مع بعضهما، فهما وجهان لعملة واحدة ،وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذلك تفقد القابلية للمقارنة , وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والخصوم ،نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة .

المصدر : سيد عبد الفتاح صالح حسن ، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة ، عين الشمس ، مصر ، ص 317.

من خلال كل ما سبق ، تظهر أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وخصوصا خاصتي الملائمة والموثوقية باعتبارها من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث توفر خاصية الموثوقية قابلية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أما خاصية الملائمة بعكسها للواقع الحالي للمؤسسة ومسايرة التغيرات الاقتصادية مثل: التضخم ، وهذا ما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار .[131]

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية ومفهوم القيمة العادلة

النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية :

تعتبر المعلومة المالية المصداقية في القوائم المالية ، بل وركيزة محورية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فهي وسيلة تعمل من خلال المؤسسة إلى تقديم وضعها المالية وتقييم أدائها ، ولهذا وكما ذكرنا سابقا يجب أن تكون ملائمة وموثوقة فيها حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة ، ولهذا نجد أن المعايير الدولية للمحاسبة أعطت أهمية بالغة للمعلومات المالية ، حيث أصبحت المرجع الذي اعتمدته الكثير من الدول في إصدار معايير المحاسبية أو التطبيق المباشر لها.

والجزائر وكغيرها من الدول التي اعتمدت تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ، فالنظام المحاسبي المالي استمد روحه من هاته المعايير فهو يحتوي على عدة قواعد ومبادئ محاسبية مبنية على أسس المعايير الدولية للمحاسبة، لهذا فقد كان إعداده خطوة هامة في عملية تطبيقها في الجزائر ، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، وللاستجابة الاحتياجات أطراف عديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون من خلال توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية .

[131] قويدر الحاج قويدر و أخرون ، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول : التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 08-09 نوفمبر 2010، ص 20 .

إن من أهداف النظام المحاسبي المالي توفير معلومة مالية مفهومة و موثوق بها دوليا، و إعطاء صورة صادقة و حقيقية للوضعية المالية، وكذا نشر معلومة وافية ، صحيحة وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها ، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين .

إذن : فالنظام المحاسبي المالي ومن خلال ما جاء فيه نلاحظ بأنه يقدم شفافية وثقة أكبر للحسابات وللمعلومات المعدة حسب النظام المحاسبي المالي، إذ تتميز هذه الأخيرة بالجودة نظرا لاستعمالها بعض قواعد التقييم والمبادئ المبنية على أسس اقتصادية تقترب من الواقع (مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني) مقارنة مع المعلومات المقدمة من طرف النظام المحاسبي المالي .

كما تجدر الإشارة إلى أن الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية من خلال القوائم المالية بالنسبة للنظام المحاسبي المالي للمؤسسات هم :[132]

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية ؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛
- آخرون .

النظام المحاسبي المالي ومفهوم القيمة العادلة :

اعتمادا على ما جاء به النظام المحاسبي المالي نلحظ إعطاءه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه مجموعة من بدائل القياس المحاسبي لإعطائه أهمية كبيرة صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية، وبالنظر إلى علاقة هذه الطرق مع الخصائص النوعية نلاحظ تناقصها ، فمثلا التقييم وفق التكلفة التجارية يعطي معلومات مالية جد موثوق فيها بالنظر إلى قيمة الأصل أثناء اقتنائه مع توفر جميع المستندات المثبتة لذلك ، أما القيمة

[132] مسعود بوخالفي ، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ومالية ، غير منشور ، جامعة الأغواط 2012-2013

، ص 30.

العادلة والقيم الأخرى فتعطي معلومة مالية ملائمة من خلال تقييم مختلف الأصول والخصوم بقيمتها أثناء الدورة المالية مما يسمح بإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية ، وعليه فإن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه، يسمح بتوفير معلومات مالية تتصف بالموثوقية والملائمة مما ينعكس إيجابا على القيمة الإعلامية لهذه المعلومة .

إذن فلقد تبني النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية، وأشار لها ضمن القسم الثاني من الباب الأول " قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات " ، وأعطى لها تعريفا لا يختلف

جو هريا عن المعنى الوارد في المعايير المحاسبية الدولية، وعرف النظام المحاسبي المالي القيمة الحقيقية بأنها : " المبلغ الذي يمكن من اجله تبادل الأصل أو الخصم منتهية بين أطراف على دراية كافة وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية " .

ويشير هذا التعريف إلى أن القيمة العادلة هي: الثمن أو المبلغ الذي تتم به عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع و المشتري تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية .

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 09/08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 ا[133]لمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية .

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع الجزائري وضع نفس المفهوم للقيمة العادلة من طرف المعايير المحاسبية الدولية قبل التعديل IFRS 13 .

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) والتي ألزم توافر الشروط الآتية فيها :

[133] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19،25 مارس 2009 ، المادة 02 ، ص 87.

1. تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق؛

2. يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون؛

3. تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور . يجب مراعاة المادة 16 من النصوص التطبيقية القانونية

إن طريقة التقييم العامة في النظام المحاسبي المالي للأصول والخصوم ، النواتج والأعباء مبنية على قاعدة عامة وهي مبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن التقييم في بعض الشروط وبعض العناصر ب:

- القيمة العادلة La juste valeur
- القيمة المستحدثة La valeur actualisé
- قيمة الإنتاج La valeur de réalisation

الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

أعتبر النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي، وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها متى توفرت شروط ذلك .

ولقد رخص النظام المحاسبي المالي لبعض الأصناف المحاسبية بأن يتم معالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة ندرجها وفق الآتي

التثبيتات العينية و المعنوية : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية في النقاط الآتية :

- من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي فإنه يرخص للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا (الأصول الثابتة المادي التي تنتمي إلى نفس المجموعة) على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة؛ تتم عمليات إعادة التقييم بانتظاميه كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال؛
- القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق ، وتحدد استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون .

- تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المتماثلة إذا توفر شرط تواجد السوق وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة العادلة .
- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على المبالغ المعاد تقييمها .

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية الأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم . مكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إداري أصلي في الحسابات على أساس تكلفة ، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولى على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية ، غير أن المعالجة هذه لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديد ها بالاستناد على السوق النشطة .

- تقديم التثبيتات المادية من خلال الكشوفات المالية بترتيبها على أساس أصنافها ، وفي حالة اختيار المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبيتها يوجب إظهار فارق إعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال.
- بما أن التثبيتات المادية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمتها المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية :
  - الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها
  - تاريخ إعادة التقييم؛
  - استشارة أو عدم استشارة المختص في إعادة التقييم؛
  - طبيعة المؤشرات المعتمدة في تحديد التكلفة التعويضية
  - القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المادية المدرجة في القوائم المالية إذا كانت هذه

التثبيتات المدرجة في حسابات المؤسسة على حساب الطريقة المرجعية (طريقة التكلفة)

- تقديم تقييم شامل حول فارق إعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهمين في رأسمال المؤسسة.

تقييم عقارات التوظيف بعد إدراجها الأولى في الحسابات إما بطريقة التكلفة وإما على أساس القيمة العادلة ، وتطبيق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التنبيتات، أو إلى حين تغيير وجهة تخصصيها؟ في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة العادلة تحديدا ذا مصداقية لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة اختيارات طريقة إعادة تقييم " التقييم على أساس القيمة العادلة " فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة وتقديم المعلومات عن ذلك في الملحق أي يخص وصف العقار؛ تمتلك عقارات التوظيف القيمة

حسب طريقة التكلفة خلال مدة نفعيتها وتقيم عند ذلك بتكلفتها مطروحا منها مجموع الإمتلاكات وخسائر القيمة إن وجدت، ويشترط في حالة اعتماد طريقة التكلفة، والإشارة في محلق الكشوف المالية إلى الأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة، ويقدم من خلال ذلك فاصل لتقدير وإظهار هاته القيمة العادلة للأصل المعني؛ إذا اعتمدت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة طريقة القيمة العادلة فإنه يشترط أن تظهر هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة المالية ، حيث تصبح غير قابلة للإهتلاك

- تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة العادلة للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسمة المالية التي حصلت فيها (حسابي الأعباء والمتوجات الاستثنائية عن عملية التسيير الجاري) ، وليس ضمن حساب رؤوس الأموال الخاصة؛ يجب أن تعكس القيمة العادلة الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية .

- في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن المؤسسة تتخذ :
  - الأسعار الحالية للأصول المختلفة
  - آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديلا .
  - تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة .
  - إن تطبيق طريقة القيمة العادلة في تقييم العقارات يلزم المؤسسة مراجعتها سنويا .
  - تقدم المؤسسة من خلال ملاحق كشوفها المالية كيفية محاسبة العقارات الموظفة وطرق تقييمها ، بالإضافة إلى طرق التحويل من وإلى أصناف عقارات التوظيف وكل المعلومات التي من شأنها أن تقدم الصورة الصادقة عن مختلف أملاكها المدرجة في هذا الصنف من التوظيفات .
  - يتم تقييم الأصل البيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى ، وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية ، ويطرح منها المصاريف المقدرة عند نقطة البيع ، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الإمتلاكات وخسائر القيمة .
  - الخسارة أو الربح الناتجين عن تغيير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها .
  - المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :

- ✓ تبرير النتيجة الإجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للأصول البيولوجية وتغيرات القيمة العادلة لهاته الأصول ، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع . لا يجب على المؤسسة تقديم معلومات إضافية توضيحية تبرر عدم قدرتها أو أسباب عدم قدرتها على تقدير القيمة العادلة للأصول البيولوجية بصورة صادقة .

الأصول المالية : جاء في إعادة التقييم بالنسبة للأصول المالية ما يلي :

- ✓ تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين .
- ✓ بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب .
- ✓ تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبة والتي تمت حيازها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالي متاحة للبيع ، بحيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولى في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص :
  - السندات التي تم تسريعها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية
  - السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمته التفاوضية المحتملة فيمكن تحديد قيمتها انطلاقا من نماذج وتقنيات

التقييم المقبولة على العموم .

- ✓ يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة

المخزونات : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للمخزونات في النقاط الآتية :

- ✓ عملا بمبدأ الحيطة و الحذر، وعند إغفال المؤسسة لحساباتها فإن المخزونات تقييم بأقل تكلفة (تكلفة الحصول عليها) وقيمة إنجازها الصافية (والتي هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام و التسويق المقدرتين)
- ✓ المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :
  - الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات والمخرجات من مخزوناتها .
  - القيمة المحاسبية للمخزونات التي قيمت حسب قيمة إنجازها الصافية .

- مبلغ نقص قيمة تدهور المخزونات ومبلغ استرجاع نقص القيمة المسجل في الدورة المالية مع تقديم و تبريرات توضح أسبابه .
- مبلغ المخزونات المسجل ضمن أعباء الدورة المالية .
- يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولى في الحسابات ولدى تاريخ كل إقفال بقيمتها العادلة منقوصا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛
- تثبت أي خسارة أو ربح متأتيتين في تغيير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل في أي منها؛

المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :[134]

- تبرير النتيجة الإجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للمنتجات الفلاحية وتغيرات القيمة العادلة لهذه المنتجات، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛

إظهار المنهج والفرضية المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل نوع من المنتجات الفلاحية في تاريخ تحصيل الغلة حسب أنواع الأصول البيولوجية.

الإعلانات العمومية : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للإعلانات العمومية فيما يلي :

لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل خاص إلا إذا توافر ضمان معقول :

- إن المؤسسة تمثيل للشروط الملحقة في الإعانات؛
- إن الإعانات سوف تستلم .

القروض والخصوم المالية الأخرى : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للقروض والخصوم المالية الأخرى في النقاط الآتية :

[134] نفس المرجع السابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 22 .

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها .
- بعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة الممتلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازها لأغراض التعامل التجاري والتي تقييم بقيمتها العادلة .[135]

تقييم الأعباء والمنتجات المالية : ندرج ما جاء إعادة التقييم بالنسبة لتقييم الأعباء والمنتجات المالية الأخرى في النقاط الآتية :

- العمليات التي تم الحصول من أجل على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط السوق، تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل .
- الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يدرج في الحسابات أعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

عقود الإيجار التمويلي : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي في النقاط الآتية :

- يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمة العدالة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار ،
- إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا .
- خلال مدة استغلال المنافع الاقتصادية للأصل تتحمل المؤسسة (المستأجرة) التغيرات التي قد تطرأ القيمة العادلة للأصل، من خلال إثبات مؤشرات تدني قيمة .
- تظهر مبالغ الأملاك الموضوعية لدى المؤجر في الأصول ضمن الحسابات الدائنة وليس في حسابات التثبيتات العينية حتى ولو أحتفظ المؤجر بملكية الملك على الصعيد القانوني ويساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار الموافق من الناحية العلمية للقيمة العادلة للملك الممنوح كإيجار تمويل .
- بالنسبة للمستأجر يوضح في ملحقة طريقة الحساب ومبلغ التوافق بين المدفوعات الدنيا والقيمة الحقيقية للأصل .

[135] نفس المرجع السابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 22 .

مما سبق يلاحظ أن المشرع المحاسبي الجزائري لم يخرج عن دائرة المفاهيم التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية لا سيما المعايير 41 ،40، 39، لكن يؤخذ عليه عدم تفصيله لهذه المفاهيم ، كما يسجل له أيضا دعوته للرجوع للتكلفة التاريخية كلما كان القياس وفق القيمة العادلة متعذرا، وهو ما يفسر ضمنا على أنه إقرار بصوبة تطبيق القيمة العادلة ميدانيا .

هذا ويهدف المشرع الجزائري من خلال سياسة إعادة التقييم إلى تصحيح الصورة المالية للمؤسسة ، ويتضح هذا من خلال الأصناف التي خير فيها المشرع المؤسسة إتباع التقييم بالقيمة العادلة التي كانت إجبارية قبل سنة

2007، هذا مع تحديد القيمة العادلة من طرف خبير مؤهل في سوق نشطة تطرق النظام المحاسبي المالي إلى عناصر .

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تم التطرق إلى محاسبة القيمة العادلة والتي أنشأت تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، فبتبنيها كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف والقياس ، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية

إن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على الملائمة و موثوقية المعلومة المحاسبية و المالية، أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية و المالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية .

شكل تبني النظام المحاسبي المالي قفزة نوعية على مستوى الممارسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية رغم الصعوبات التي واجهت تطبيقه، وقد أخذت محاسبة القيمة العادلة حيزا هاما فيه، من خلال إختار المؤسسة الطريقة المناسبة لظروفها ومركزها المالي، وفي حالة تغييرها لمنهج محاسبي أخر، فإنها تتقيد بالشروط التي تضبط إجراء هذه العملية .

خاتمة

خاتمة

تعتبر حوكمة الشركات مفهوم جديد متعدد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا الاختلاف القواعد والقوانين والتشريعات ولا يوجد نموذج تعريف معياري يطبق في جميع دول العالم.

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية، ومالها من مساهمة في اتخاذ القرارات المالية من خلال الشفافية والإفصاح، واضافة إلى إهمال المسؤولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين.

الأثر الإيجابي لتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومة المالية وذلك يكون نتيجة للتطبيق الجيد لنظام المحاسبي المالي والذي تعد المعلومة المالية مخرجاته، وللإجابة على إشكالية الدراسة ولمعرفة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات واختبار الفرضيات قمنا بالدراسة التطبيقية عينة من الشركات الإقتصادية حيث تمت معالجة الموضوع البحث من وجهة نظر المدراء المدققين والمحاسبين، باستخدام أسلوب الاستبيان وبعد تحليل البيانات المتحصل عليها تمكننا من اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة.

2-نتائج الدراسة

بعد التطرق لمختلف عناصر البحث تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

•يساهم النظام المحاسبي المالي في ضمان الحماية الكافية لأصحاب المصال وهذا يضمن تأكيد احترام

حقوقهم عن طريق إمدادهم بالمعلومات الملائمة والموثوقية، في الوقت المناسب.

•النظام المحاسبي المالي يعمل على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في كل المعلومات التي تخدم كافة الأطراف المهتمة بأمر الشركة في وقت المناسب وبدون تأخير وبدقة كافية.

•النظام المحاسبي المالي يساهم في تعزيز مسؤوليات مجلس الإدارة لكونه أداة مراقبة لكل أعمال تخصالوضعية المالية.

•النظام المحاسبي المالي يهدف إلى إعداد قوائم المالية وتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

•محاربة الفساد في الشركات يحتاج إلى حوكمة الشركات وتفعيل دورها في دعم الشفافية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال النظام المحاسبي المالي.

•يساهم النظام المحاسبي المالي في دعم الافصاح المحاسبي الذي يعد من المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات.

•تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الآليات تعمل على حماية وضمان حقوق المساهمين، والأطراف ذات علاقة بالشركة، وتعد الآليات المحاسبية محور ارتكاز لمختلف آليات حوكمة بكافة مبادئها، ومن أهم تلك آليات المحاسبية النظام المحاسبي المالي.

3-التوصيات

بناء على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن إدراج التوصيات أو الاقتراحات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار تكمن في النقاط التالية:

نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها، من خلال قيام الجهات ذات العلاقة بعمل برامج تدريبية تعزز ثقافة الحوكمة الشركات وممارستها.

إصدار لوائ ومنشورات داخلية تعرف الموظفين بحوكمة الشركات.

ضرورة إجراء دورات تدريبية للمحاسبين في المؤسسة لتمكنهم من الإلمام بالنظام المحاسبي المالي وتطبيقه الجيد.

الاستفادة من التجارب الدول الأخرى في تطبيق حوكمة شركاتها.

زيادة الاهتمام في انتهاج النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبية الدولية..

قائمة المراجع

الكتب :

1. العمري أصيلة وبروبة إلهام، تطبيق القيمة العادلة كبديل للقياس المحاسبي في الجزائر، بين مساهمتها في ضمان معلومة محاسبية جيدة وعوائق تكييفها في البيئة الجزائرية – دراسة تحليلية لأراء عينة من محافظي الحسابات لولاية
2. عمر وحسن إبراهيم نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية) المجلة العلمية للدراسات التجارية – الجزء الثاني – العدد الثاني جامعة حلوان – مصر – مكتبة الشروق الدولية 2004.
3. 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف للمالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، معجم قائمة 25/03/2009
4. إبراهيم السيد المليحي، دراسة و اختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسة المهنية في مصر، الكويت،.2008
5. أبو نصار محمد حميدات جمعة معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية دار المكتبة الوطنية الأردن 2008 .
6. اتجاهات النظام بسكرة، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات المحاسبي الجزائري على ضوء التجارب الدولية – جامعة ورقلة، الجزائر ، 24-25 نوفمبر 2014.
7. أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان 2006.
8. أحمد على خضر, الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2012.
9. أحمد على خضر, الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, 2012.
10. أحمد مخلوف، دور معايير الابلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية جامعة الجزائر ،.13-15 أكتوبر 2009 .
11. أشرف درويش أبوموسرى, حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2008,
12. ايت محمد مراد – النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف – جامعة بومرداس , 2010.
13. بتول محمد نوري, علي خلف سلمان, حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, قسم المحاسبة, الجامعة المستنصرية العراق, بدون سنة نشر,

14. بتول محمد نوري, علي خلف سلمان, حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة, الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة المستنصرية العراق, بدون سنة نشر.

15. بروش زين الدين, دهيمي جابر, دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012.

16. بلال قندوز, دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات, , رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 3, 2014 .

17. بن ربيع حنفية ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ،2010.

18. جلس المعايير المحاسبية الدولية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، إطار المفاهيم و المتطلبات، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ،2012.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19،25 مارس 2009 ، المادة 02.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و وزارة المالية , القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها .

21. جوادي محمد رمزي, اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06-07 ماي 2012.

22. حسياني عبد الحميد, أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة الشركات, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 3, 2010 .

23. حيدر محمد علي بن عطاء ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار حامد ، عمان ، 2007.

24. خليفاتي جمال, مدى موافقة البيئة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي, رسالة ماجستير, جامعة البليدة, 2011.

25. د. أحمودة وفاء دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة عنابة 2013,2014.

26. د. زياد هاشم يحي السقا , إبراهيم الحبيطي , نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق , 2003 , وناصر نور الدين , أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2006.

27. د. غائم شطاط – المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS دار نوميديا الجزائر 2009 .

28. دادن عبد الغني, سعيدة تلي, فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري, الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة محمد خيضر بسكرة, يومي 06-07, ماي 2012.

29. دادن عبد الغني, سعيدة تلي, فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري, الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي و الإداري, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012.

30. رضا إبراهيم صالح اثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية الإسكندرية – العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009.

31. رضوان حلوة حنان , بدائل القياس المحاسبي المعاصر و دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع و الطبعة 01 , المجلد 01 ,2003.

32. زرزار العياشي وشرقرق سمير، حوكمة الشركات – المفهوم ، الخصائص، الركائز، والأهمية الاقتصادية– الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 10/9 ديسمبر 2007..

33. زهاء ديوب, الحوكمة (الإدارة الرشيدة) وفرص تطبيقها في المنظمات السورية, رسالة ماجستير, إدارة أعمال , جامعة دمشق, 2010.

34. سالم بن سالم بن حميد الفليتي, حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان, دار أسامة, الأردن, 2010.

35. سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ، مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، حيث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية الأسواق ، جامعة ورقلة ،29-30 نوفمبر 2011 .

36. سمير الريشاني: مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

37. سيد عبد الفتاح صالح حسن وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) , مجلة الفكر المحاسبي و العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة و عين الشمس , مصر .

38. شوقي بورقبة, الحوكمة في المصارف الإسلامية, موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي , 04 */11/ 2009*

39. صالح بن إبراهيم الشعلان, مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي, رسالة ماجستير, كلية إدارة الأعمال قسم الإدارة, المملكة العربية السعودية, 2008.

40. طارق عبد العال حماد, حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2009.

41. طارق عبد العال حماد, مرجع سابق.

42. طارق عبد العال, حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات, الدار الجامعية, القاهرة, 2007.

43. طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول،، الدار الجامعية، مصر، ،2003 . حواس صالح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي وأثره على مهنة المدقق، اطروحة دكتراه،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2008** .

44. عبد الرزاق بن الزاوي, إيمان نعمون, إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني, الملتقى الوطني حول: إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني, جامعة بسكرة, يومي 06- 07 ماي 2012.

45. عبد الصبور عبد القوى علي المصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, ط1, 2012.

46. عبد الصبور عبد القوى علي المصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, مكتبة القانون والاقتصاد, الرياض, 2012.

47. عبد الصبور عبد القوي علي مصري, التنظيم القانوني لحوكمة الشركات, القانون والاقتصاد, الرياض, 2012.

48. عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي : ج1 التاريخي للمحاسبة ، ط1 ، عمان ، 2002.

49. عدنان بن حيدر بن درويش, حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة, اتحاد المصارف العربية, **2007, مصر** .

50. عزيزة بن سمينة, طبني مريم, الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول- , جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف, يومي 03. 04 ديسمبر , 2012.

51. عقبة عبد اللاوي حمدي فلة ، إعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية مع الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي ، نوفمبر 2012.
52. علاء فرحان طالب, ايمان شيحان المشهداني, الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2011.
53. العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية, بين الاقتصاد الإسلامي, العدد320, المجلد31, ربيع الأول 1432 , 2011م.
54. غسان فلاح،المطارنة خنفر مؤيد راضي،تحليل القوائم المالية النظري و التطبيقي،دار الميسر للنشر ،توزيع و الطباعة،عمان الاردن،ط1 سنة 2006.
55. قويدر الحاج قويدر و أخرون ، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول : التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 08-09 نوفمبر 2010.
56. لزعر محمد سامي،**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الادارة المالية، جامعة قسنطينة، 2012.
57. ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2009.
58. ماجد إسماعيل أبو حمام, مرجع سابق,
59. مأمون حمدان، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية، كلية الاقتصاد، كلية المحاسبة، جامعة دمشق، عضو جمعية المحاسبين القانونيين)...الموقع الالكتروني. www.kantakji.com :
60. مجدي احمد الجعبري ،الافصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية،دراسة ميدانية على الشركة السعودية،شركة مساهمة سعودية،رسالة ماجستير ،2010.
61. محسن أحمد الخضري, حوكمة الشركات, مجموعة النيل العربية, مصر, 2005.
62. محمد أبو ناصر، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ،2008 .
63. محمد جميل حبوش, مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2007.
64. محمد مصطفي سليمان, حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2006.

65. محمد مصطفي سليمان, حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري, دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2006.

66. محمد مطر ، موسى السويطي ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر ، ط2، عمان ، 2008.

67. مختار مسامح " النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل" , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010 .

68. مزياني نور الدين ، فروم محمد الصالح ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية : تحارب – تطبيقات – آفاق ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالواد ، 17-18 جانفي 2010.

69. مسعود دراوي, ضيف الله محمد الهادي و محمد قوادري – مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم البنود القوائم المالية) , مداخلة 2012 – 2013.

70. مصطفى راشد العبادي، مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية – دراسة تحليلية مقارنة – الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: "مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية، 18 – 19 ماي 2010.

71. المعتصم بالله الغرياني, حوكمة الشركات المساهمة دراسة في الأسس الاقتصادية والقانونية, دار الجامعة الجديدة, الإسكندرية, 2008.

72. مها محمود رمزي ريحاوي, الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 24 العدد الأول, 2008 ,**دمشق–سوريا** .

73. نصر علي عبد الوهاب, شحاتة السيد شحاتة, مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2007.

74. هاني محمد خليل, مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين, رسالة ماجستير, كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل, غزة, 2009.

75. هواري سوسي ، بدر الزمان خمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر نوفمبر 2011 .

76. هوام جمعة , مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي , للملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية , جامعة باجي مختار , عنابة , يومي 21 و 22 نوفمبر 2007 .

77. هيثم السعافين القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية : الإيجابيات المحاسبين القانونيين الأردنيين – الأردن 2004 .

78. هيئة السوق المالية، حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية، ص ص 05-06، على الموقع: http://bakheetgroup.com/pdf/Ebooks/Book_13.pdf

79. ياسين أحمد العيسي ، أصول المحاسبة الحديثة ، دار الشروق ، الجزء 1 ، عمان 2003.

مذكرات جامعية :

80. ماجد إسماعيل أبو حمام, اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية غزة, 2009.

81. شعباني لطفي, المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2004 .

82. بن يخلف آمال, المراجعة الخارجية في الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, 2002 .

83. محمد سفير, أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في إرساء مبادئ حوكمة الشركات, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر.

84. روحي وجدي عبد الفتاح عود" محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية " مذكرة ماجستير

85. جامعة الشرق الأوسط .

86. مسعود بوخالفي ، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ومالية ، غير منشور ، جامعة الأغواط 2013-2012

87. يامن خليل الزغبي ، القياس المحاسي المستند إلى القيمة السوقية وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن .

88. حواسي صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و جامعة الجزائر 2007 2008.

89. The Institute Of Internal Auditors, «The Lessons that Lie Beneath», Tone at the Top, USA: February 2002.

90. Alamgir, M, «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, 2007, Cairo.

91. **Systéme Comptable Financier**, Institute specialisé en Gestion et Finance-INTER, Paris, France,2008,.
J.F.Robert,H,Puteaux,F,Méchechin, **Normes IFRS et PME**, Dunod, Paris, France,2004,

92. Robert obert , genèse du concept de la juste valeur dans les normes comptables partie 1, revue française de comptabilité n°427, décembre 2009,

93. International accounting standard Bord: IFRS practice issues: fair value hierarchy, KPMG, United Kingdom, 2009.

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه المعايير الدولية للمحاسبة كأحد أهم وأجود القواعد والإرشادات المحاسبية المتوفرة في الوقت الحالي على المستوى العالمي- في إرساء أحد أهم وأعظم المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات، ألا وهو مبدأ الإفصاح والشفافية في القوائم والتقارير المالية. ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن المعايير الدولية للمحاسبة تعد بمثابة الركيزة الأساسية في تفعيل أحد أهم مبادئ حوكمة الشركات، من خلال الحرص على تحقيق القياس السليم والإفصاح المحاسبي الكافي و الدقيق، بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركة، وكذلك ضمان شمول القوائم و التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه القوائم والتقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة، وفق ما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة بصورة صحيحة كما أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية حيث أنها تؤثر بالإيجاب وإضفاء الجودة عليها و أخذها حيزا هاما في النظام المحاسبي من خلال اختيار المؤسسة الطريقة المناسبة لظروفها ومركزها المالي.